دَوْنا

# أصـــوات من جبـــل عامـــل...

# محاولة للخـــروج من النـــكبة

2026

دَوْنا

# جدول المحتويـات


02 تاريخ العلاقة بين الشيعة والدولة

10 مبادرة "دورنا نحكي"

13 المحاور والتوصيات

14 توصيات وزارة التربية

17 توصيات وزارة البيئة بالتكامل مع وزارة الزراعة

19 توصيات وزارة الشؤون الاجتماعية

22 توصيات وزارة الداخلية

25 توصيات وزارة الثقافة

27 توصيات وزارة السياحة بالتكامل مع وزارتي البيئة والثقافة

29 توصيات وزارة الخارجية والمغتربين

31 توصيات وزارة الإعلام

33 الخاتمة

34 الشركاء

# تاريخ العلاقة بين الشيعة والدولة (السياق العام)

من أقدم الوثائق التي ورد فيها اسم لبنان هي الكتاب المقدّس، حيث اقترن اسمه بأرزه وجباله (الصديق كالنخلة يزهو، كالأرز في لبنان ينمو. سفر المزامير 12: 92)، (إنني أشبّهك بشجرة أرز في لبنان، بهيّة الأغصان، وارفة الظلّ، شامخة تطاول قمّتها الغيوم . حزقيال 31)، يظهر لاحقاً أن هذا الربط لم يكن من قبيل المصادفة، إذ إن سكّان هذه البلاد أخذوا كثيراً من دلالات هذين الرمزين؛ في طباعهم شيء من شموخ الجبل وثباته، ومن رسوخ الأرز وأصالته، وقد منحتهم هذه الصفات قدرة على الصمود في وجه تقلّبات الزمان، وإن كانت تنقلب أحياناً إلى حدّة في الدفاع عن الأرض والهويّة، بل وفي العلاقات في ما بينهم.

بعيداً عن العواطف والأدبيات، في الفترة التي بدأت تتشكّل فيها ملامح التاريخ في هذه المنطقة، وفّر جبل لبنان ملاذاً آمناً لجماعات بشرية مختلفة، وسط جغرافيا واسعة كانت مسرحاً دائماً لصراعات الإمبراطوريات والاحتلالات المتعاقبة (رينيه ديسو: العرب في سوريا)، ومع بداية العصر الروماني اكتسب جبل لبنان وظيفة سياسية واجتماعية خاصّة، بتحوّله إلى مأوى للهاربين من الاضطهاد السياسي وللباحثين عن العيش بحرّية تحت السماء المفتوحة، (جواد بولس: لبنان والبلدان المجاورة)، إضافة إلى أنه شكّل أيضاً ملجأ للمتعبّدين والمتقشّفين من أبناء الكنيسة المارونية، على خلفية الصراع البيزنطي الماروني (الموارنة أمّة كاملة، شعب مختار ألجأهم الله إلى مناعة جبل، وأوكل إليهم المحافظة على الإيمان، وكرامة المسيحية في الشرق . من كتابات الأسقف الماروني جبرائيل بن القلاعي).

في هذا السياق التاريخي القمعي الضيّق، تبلورت تجربة الجماعات المسيحية المشرقية، ولا سيّما الموارنة الذين ارتبط اسمهم بتراث مار مارون وبالحياة النسكية، وبسبب التضحيات التي قدّموها من أجل الحفاظ على مسيحيتهم، توسّع حضورهم، فأخذ جبل لبنان يكتسب تدريجياً معنى يتجاوز الجغرافيا، ليصبح إطاراً دينياً واجتماعياً وسياسياً شديد الخصوصية، يقوم على فكرة العيش في مساحة من الاستقلال النسبي عن السلطات الإمبراطورية الحاكمة في المنطقة.

وقد تطوّرت هذه الخصوصية عبر مراحل متعدّدة، كان أبرزها قيام متصرّفية جبل لبنان في العام 1860، وهي كيان إداري منح مسيحيي الجبل قدراً من الحكم الذاتي داخل الدولة العثمانية، بغرض إخماد شرارة العنف التي اندلعت بين الدروز والمسيحيين (قسطنطين بازيلي: سوريا ولبنان وفلسطين تحت الحكم التركي)، ومع انهيار الدولة العثمانية بعد الحرب العالمية الأولى، دخلت المنطقة مرحلة إعادة رسم الحدود السياسية، حيث تقاسمت القوى المنتصرة إرث الإمبراطورية المنهارة عبر اتّفاقية سايكس بيكو (فوّاز طرابلسي: سايكس . بيكو . بلفور ما وراء الخرائط).

في هذه الأجواء، حمل البطريرك الماروني إلياس الحويّك مطلب قيام كيان لبناني مستقلّ إلى السلطات الفرنسية، التي كانت صاحبة الانتداب على المنطقة، وفي عام 1920 أُعلن قيام "دولة لبنان الكبير"، التي ضمّت إلى جبل لبنان مناطق واسعة من الساحل والبقاع والجنوب والشمال، لتنشأ بذلك دولة متعدّدة الطوائف والمجتمعات ضمن حدود سياسية واحدة، اسمها لبنان (ياسين سويد: موسوعة تاريخ لبنان).

لم يكن هذا الكيان الجديد نتيجة تطوّر طبيعي طويل وتراكم ثقافي اجتماعي لمجتمع متجانس، بل جاء في لحظة تاريخية معقّدة كانت فيها المنطقة كلّها تعيد تعريف نفسها بعد انهيار الإمبراطورية العثمانية، لذلك لا يعود مستغرباً أن يثير قيام الدولة الجديدة مواقف متباينة بين مكوّناتها، بين من رأى فيها إطاراً ملائماً لحماية خصوصيته، ومن نظر إليها بشيء من التردّد أو التحفّظ، أو حتى العدائية في بعض الأحيان، لا سيّما إذا وقفنا عند رأي المستشرق الفرنسي جاك أوغستين بيرك، الذي اعتبر مسألة رفض الكيان اللبناني من الطوائف الأخرى تعود إلى أنه كان "نوعاً من التأويل الإقليمي لولاء الموارنة التقليدي لفرنسا. فقد حرصت فرنسا عبر هذا الكيان على إعطاء العصبية المارونية المتحالفة معها منذ قرون مجالاً للتعبير السياسي عن ذاتها في القرن العشرين".

ضمن هذا السياق برز موقفان سلبيان من إعلان الكيان اللبناني، الأوّل للطائفة السنّية "كان للسنّة في لبنان موقف سياسي من كيان مُصطنع، والسنّة رغم اعترافهم بخصوصية جبل لبنان، اعتبروا كلّ لبنان مع الأراضي المُلحقة به جزءاً لا يتجزّأ من الأراضي السورية ومن العالم العربي/ منذر جابر: مسائل في أحوال الجنوب اللبناني- جبل عامل".
والثاني صدر عن الجماعة الشيعية التي يتركّز ثقلها في مناطق الجنوب، بعدما أعلن بعض النخب السياسية والدينية آنذاك اعتراضه على قيام لبنان الكبير، وفضّل على غرار الموقف السنّي، البقاء في المشروع العربي الأوسع في دمشق (سوريا الكبرى)، وقد تجلّى هذا الموقف في وقفات ومؤتمرات عدّة، من بينها مؤتمر وادي الحجير الذي عبّر عن رفض ضمّ مناطق الشيعة في جبل عامل إلى الكيان الجديد، باعتباره مسيحياً (مارونياً) فرنسياً (منذر جابر: مؤتمر وادي الحجير وآثاره).

ثم عاد شيعة جبل عامل ووافقوا على الانضمام إلى دولة لبنان الكبير، وكانت مهمّتهم حينها محاولة إيجاد "وَسْعَة" لهم في مؤسّسات الدولة، و"اعتبارهم طرفاً شرعياً في ترسيمة لبنان الكبير، وهذه الوَسْعَة لم تكن تتعدّى حصصاً معقولة في الوظائف، وفي أمور ضرائبية وحياتية/ منذر جابر: مسائل في أحوال الجنوب اللبناني- جبل عامل".

تأسيساً على هذه الرؤية، شارك عدد من الشخصيّات الشيعية في النضال من أجل الاستقلال في 1943، من بينهم نائب النبطية محمّد بيك الفضل، وهو أحد الموقّعين على علم الاستقلال الأوّل، والنائب عادل عسيران الذي سُجن في قلعة راشيا كواحد من رجالات الاستقلال بعد مواجهتهم المدنية السياسية للانتداب الفرنسي (حكمت أبو زيد: عادل عسيران في ذاكرة الجنوب . مقالة في صحيفة النهار اللبنانية).

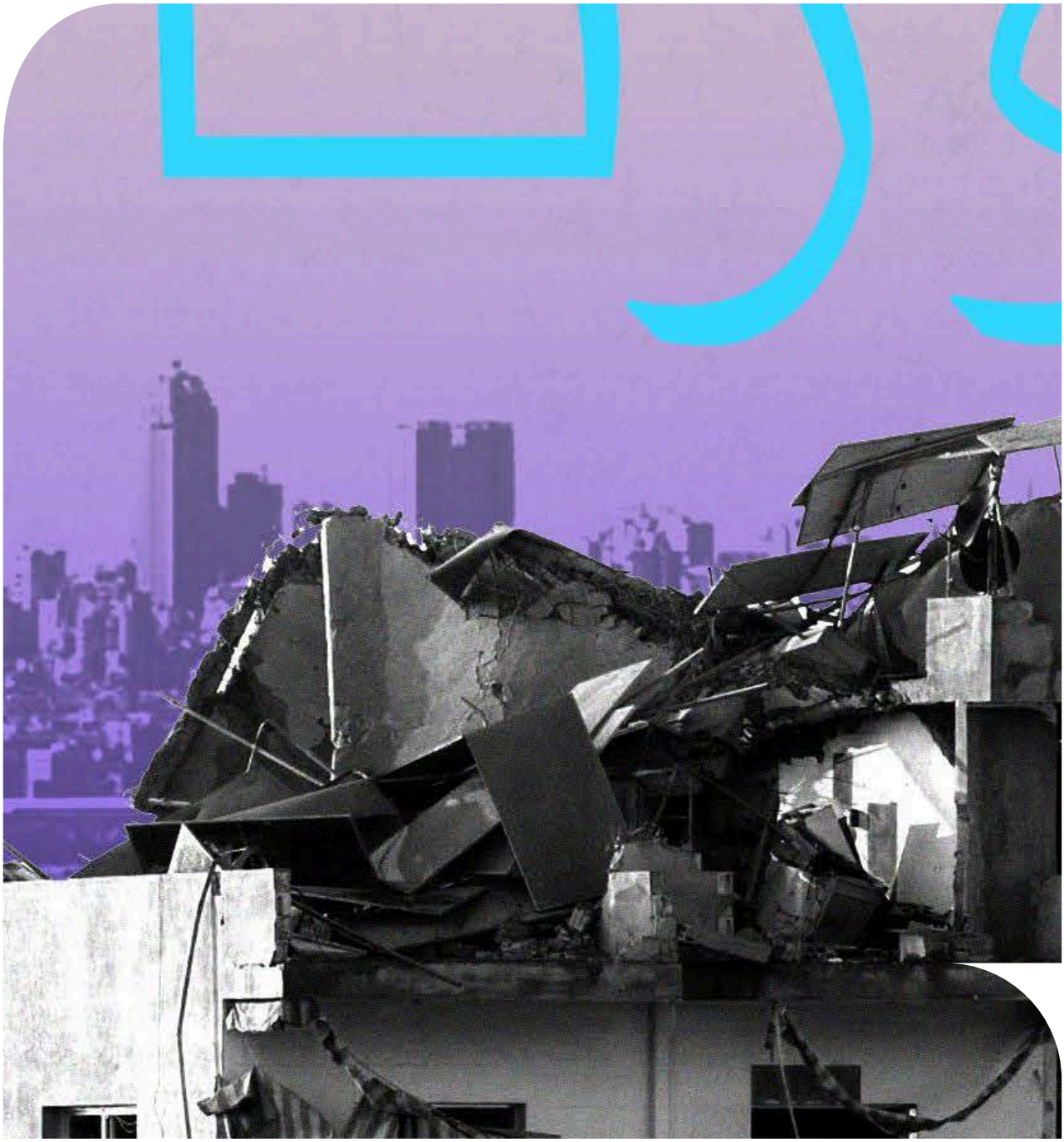

تُظهر هذه الوقائع وغيرها ممّا لا يتّسع المجال لسردها، أن العلاقة بين الشيعة والكيان اللبناني في بداياته، لم تكن علاقة رفض مطلق كما سيجري تصويرها لاحقاً، بل كانت علاقة معقّدة تجمع بين الخوف من المجهول وشجاعة المشاركة في آن واحد (منذر جابر: مؤتمر وادي الحجير وآثاره).

ومع ذلك، فإن عوامل سياسية واقتصادية لاحقة ستدفع بهذا الالتباس تدريجياً نحو مسار مختلف، خصوصاً بعد التحوّلات الكبرى التي شهدتها المنطقة في العام 1948، حين أدّى قيام دولة إسرائيل وإغلاق الحدود مع فلسطين إلى تغيير عميق في البنية الاقتصادية والاجتماعية لجنوب لبنان.

فحتى ذلك التاريخ كانت مدن فلسطين الساحلية مثل حيفا وعكا ويافا تشكّل امتداداً طبيعياً للحياة الاجتماعية والاقتصادية للجنوب اللبناني، حيث كان يعمل الغالبية العظمى من أبناء القرى الجنوبية في المرافئ والشركات والأسواق الفلسطينية، واستقرّت عائلات كاملة في تلك المدن التي كانت أقرب إليهم جغرافياً واقتصادياً من بيروت، إلا أن الاحتلال الإسرائيلي قطع هذه الشبكة الحيوية من العلاقات الاقتصادية، ودفع أعداداً كبيرة من الجنوبيين إلى العودة إلى قراهم أو الهجرة نحو بيروت بحثاً عن فرص عمل جديدة "وكان أهالي الجنوب اللبناني يتّجهون إلى المدن الفلسطينية قبل العام 1948، مثل حيفا ويافا والناصرة بفعل القرب الجغرافي والازدهار النسبي. أمّا بعد النكبة في عام 1948، فقد راح سكّان الجنوب يتوجّهون نحو صيدا، ثم بالتدريج صاروا يقصدون بيروت/ مجلّة جسور التابعة للجنة الحوار اللبناني الفلسطيني".

وهكذا بدأت مرحلة جديدة من تاريخ الجنوب اللبناني، ستتراكم خلالها عوامل اقتصادية وسياسية مختلفة، لتُعيد تشكيل موقع الطائفة الشيعية داخل الدولة اللبنانية، وتفتح الباب أمام تحوّلات عميقة ستظهر آثارها بوضوح في العقود اللاحقة.

غير أن التحوّل الأعمق في موقع الجنوب اللبناني داخل الدولة، لم يتبلور بصورة واضحة إلا بعد عقدين تقريباً، حين دخل لبنان مرحلة جديدة من الاضطراب الإقليمي مع تصاعد الصراع العربي – الإسرائيلي وانتقال جزء من هذا الصراع إلى أراضيه. فبعد هزيمة العام 1967، وتأسيس حركة المقاومة الفلسطينية، وبدء فصائلها المسلّحة البحث عن ساحات لمواصلة عمليّاتها العسكرية ضدّ إسرائيل في دول الطوق، وبعد قرار طردها من الأردن، وتجميدها في سوريا ودول أخرى، كان ضعف سيطرة الدولة اللبنانية على مناطق الحدود الجنوبية، الثغرة التي حوّلت هذه المناطق إلى مساحة مفتوحة لنشاط الفصائل الفلسطينية، وجعلت القرى الحدودية قاعدة مناسبة لعمليّاتها العسكرية.

بلغ هذا المسار ذروته في عام 1969، مع توقيع "اتّفاق القاهرة" بين الدولة اللبنانية و"منظّمة التحرير الفلسطينية"، برعاية ناصرية، وقد منح الاتّفاق الفصائل الفلسطينية حقّ تنظيم وجودها المسلّح داخل المخيّمات، واستخدام مناطق في الجنوب اللبناني قاعدة لانطلاق عمليّاتها العسكرية ضدّ إسرائيل، وبذلك نشأت في الواقع منطقة شبه مستقلّة عن سلطة الدولة اللبنانية، عُرفت في الأدبيات السياسية باسم "فتح لاند" (مؤسّسة الدراسات الفلسطينية).

أدّى هذا الواقع الجديد إلى إدخال الجنوب اللبناني في قلب الصراع العربي – الإسرائيلي، وهو صراع لم يكن المجتمع المحلّي طرفاً مقرّراً فيه، ومع تكرار العمليّات العسكرية بين المقاومة الفلسطينية والاحتلال الإسرائيلي، تحوّلت القرى الحدودية إلى ساحة اشتباك مفتوحة، الأمر الذي أدّى إلى موجات متواصلة من الحروب والاحتلالات والاعتداءات والنزوح الداخلي والهجرة، ممّا ألحق أضراراً كبيرة بالبنية الاقتصادية والاجتماعية للمنطقة، وأثّر عميقاً على علاقة الجنوبيين بالدولة (أحمد بيضون: الجنوب محتلاً).

في هذا المناخ المضطرب، برزت شخصيّة الإمام موسى الصدر الذي قدم إلى لبنان في أواخر خمسينيات القرن الماضي (1959)، وسرعان ما أصبح أبرز القيادات الدينية والسياسية في الوسط الشيعي.

طرح الصدر خطاباً شيعياً جديداً ركّز على ما اعتبره "حالة الحرمان التاريخي التي تعاني منها المناطق الشيعية في الجنوب والبقاع"، ولقي خطابه صدى واسعاً داخل المجتمع الشيعي، الذي كان يعاني من أزمة هويّة وانتماء نتيجة "أزمة لبنان الكبير"، وفوضى نتيجة "اتّفاق القاهرة"، باعتبار أن الدولة الوطنية همشّته إنماءً وتمثيلاً في مؤسّساتها ثم قدّمته مقابل مكاسب غير معلنة للفصائل الفلسطينية.

في عام 1967 أسس الصدر المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى كمرجعية رسمية للطائفة الشيعية، ثم أعلن في عام 1974 تأسيس حركة "المحرومين"، كإطار سياسي واجتماعي هدف – بحسب ميثاقها – إلى "الدفاع عن حقوق الفئات المهمّشة داخل الدولة اللبنانية"؛ وهو يقصد الشيعة، وقبيل اندلاع الحرب الأهلية اللبنانية في عام 1975، أنشأ جناحاً عسكرياً للحركة تحت اسم "أفواج المقاومة اللبنانية"، التي عُرفت اختصاراً باسم "أمل".

مثّل ظهور حركة "المحرومين" نقطة تحوّل مفصلية في تاريخ الطائفة الشيعية وعلاقتها مع الدولة، فمن ناحية ادّعت محاربة الحرمان ومن ناحية أخرى سعت إلى تهميش دور الدولة في المناطق الشيعية. وبتأسيس المجلس الشيعي فصلتهم نهائياً عن المؤسّسة الرسمية والوطنية، بالتوازي مع ذلك، شهد المجتمع الشيعي أيضاً انفتاحاً على تنظيمات يسارية وشيوعية، وقد أسهم خطاب حركة "أمل" عن الحرمان إلى جانب الظروف الأمنية التي فرضها الصراع مع إسرائيل والنشاط الفلسطيني المسلّح في الجنوب، في توحيد هذه الأطياف تحت مظلّة "نضالية" واحدة، لكنّ هذا لم يمنع أن تتحارب لاحقاً ويلغي بعضها بعضاً.

ثم أتى الانفجار الكبير في 1975 حيث اندلعت الحرب الأهلية وانقسمت البلاد إلى جبهتين: مسيحية مسلمة، الأكثرية المسيحية أُعطيت صفة اليمين تحت اسم "الجبهة اللبنانية"، بينما تُرك اليسار لأكثرية مسلمة تحت اسم "الحركة الوطنية"، ووقفت القوى الشيعية وعلى رأسها حركة "أمل" إلى جانب "الحركة الوطنية".

في عام 1976 دخلت "قوّات الردع العربية"، التي كانت بغالبيتها سورية، إلى لبنان بناء على طلب الحكومة اللبنانية للفصل بين الأخوة المتحاربين، سرعان ما تحوّل التدخّل السوري المؤقّت إلى احتلال دائم، تارة بحجّة الاستقرار وطوراً بحجة مواجهة إسرائيل، وإلى تاريخ 25/ 4/ 2005، مرّت العلاقة بين مكوّنات السلطة اللبنانية وسلطة الاحتلال السوري بكثير من الانقلابات والتقلّبات، وصولاً إلى السيطرة السورية الكاملة على لبنان سياسياً وأمنياً واقتصادياً (سمير قصير: ديمقراطية سوريا واستقلال لبنان).

ومع نهاية سبعينيات القرن العشرين دخل عامل إقليمي جديد على المنطقة، سيترك أثراً عميقاً في الحياة السياسية الشيعية في لبنان، وهو انتصار الثورة الإسلامية في إيران في عام 1979، وتأسيس أوّل جمهورية شيعية في العصر الحديث.

طارق غندور بعدسة شقيقه ماهر

وجدت الثورة الإسلامية صدى واسعاً في أوساط دينية وسياسية داخل الطائفة، وفتحت الباب للخطاب السياسي والأيديولوجي الإيراني للدخول إلى لبنان، وهو تأثير سيتعزّز لاحقاً مع نشوء جمعيّات ولجان دينية شكّلت معاً نواة لتأسيس "حزب الله" في منتصف الثمانينيات (يوسف الآغا: حزب الله: التاريخ الأيديولوجي والسياسي).

وهكذا، فإن المسار الذي بدأ في مطلع القرن العشرين بتردّد بعض النخب الشيعية بشأن الاعتراف بالكيان اللبناني والانخراط فيه، تطوّر عبر سلسلة من التحوّلات العسكرية والسياسية والاقتصادية والإقليمية، ليقود تدريجياً إلى إعادة تعريف موقع الطائفة داخل الدولة وعلاقاتها بباقي الطوائف، وإلى نشوء واقع سياسي جديد ستظهر نتائجه بوضوح في العقود اللاحقة من تاريخ لبنان.

تسبب الاجتياح الإسرائيلي للبنان في عام 1982 وحصار بيروت لنحو ثلاثة أشهر، بانهيار شبه كامل للبنية السياسية والأمنية للدولة اللبنانية، انسحبت إسرائيل من أجزاء واسعة من لبنان بعد خروج المقاومة الفلسطينية من بيروت، لكنّها أبقت على الجنوب تحت الاحتلال.

في هذا الوقت، توسّع عمل التنظيمات المتأثّرة بالفكر السياسي والديني للثورة الإيرانية وبمفهوم الدولة الإسلامية العابرة للحدود، فتشكّل منها "حزب الله" الذي ضمّ في بداياته مزيجاً من قادة عسكريين في حركة "فتح" الفلسطينية ومنشقّين عن حركة "أمل".

منذ البداية أعلن "حزب الله" ارتباطه بمرجعية فكرية وسياسية تتجاوز الإطار المؤسّساتي اللبناني الوطني، إلى الرؤية الأيديولوجية للثورة الإيرانية القائمة على الالتزام العقدي والسياسي بفكرة ولاية الفقيه (نعيم قاسم: حزب الله، المنهج – التجربة – المستقبل)، وبذلك دخلت الطائفة الشيعية مرحلة سياسية درامية، إذ لم تعد العلاقة بينها وبين الدولة اللبنانية تُختصر بالمشاركة في مؤسّساتها أو بالمطالبة بالإصلاح وتنمية المناطق، بل أصبحت جزءاً من شبكة أوسع من التوازنات الإقليمية المرتبطة بالصراع مع إسرائيل، وبالمشاريع السياسية في الإقليم، وصارت طائفة عابرة للحدود (نيكولاس بلانفورد: المارد الشيعي يخرج من القمقم).

ومن "حزب الله" انبثقت "المقاومة الإسلامية" التي جبّت ما قبلها من حركات المقاومة الوطنية في الجنوب، واحتكرت الصراع مع إسرائيل، لتجعل مع الوقت من "حزب الله" المقاوم الوحيد ضدّ الاحتلال الإسرائيلي، والقائد الفعلي للشيعة، ومع الوقت تحوّل دور "حزب الله" من "المقاومة"، لا سيّما بعد الانسحاب الإسرائيلي من الجنوب في عام 2000، إلى قوّة سياسية حاكمة ومعطّلة داخل الدولة، واجتماعية متحكّمة بالمجتمع الشيعي، وأصبح بحسب المصطلح المتداول "دويلة داخل الدولة" (وضّاح شرارة: دولة حزب الله).
أنشأ هذا التطوّر واقعاً جديداً داخل الطائفة الشيعية، حيث بدأت تتبلور بنية سياسية وأمنية مستقلّة عن مؤسّسات الدولة اللبنانية التقليدية، ومع تعزّز نفوذ "حزب الله"، أخذت العلاقة بين الطائفة والدولة تشهد تعقيدات أخرى، تراوحت ما بين المشاركة في النظام السياسي من جهة، والولاء لإيران والحفاظ على منظومة عسكرية وتنظيمية خارج إطار الدولة من جهة أخرى.

الانقسام العمودي الذي ظهر بعد اغتيال رئيس الحكومة رفيق الحريري، كان من أحد تداعياته تشكيل "الثناني الشيعي"، وبدء مأسسة انفصال الشيعة نهائياً عن الدولة.

ثم أتت حرب تمّوز/ يوليو 2006، لتثبت أن الطائفة الشيعية بكاملها باتت قوّة عسكرية إقليمية خارجة عن الدولة، ليسيطر بعدها "حزب الله" وخلفه حركة "أمل" على الدولة، ويصبح "الثنائي" الحاكم بأمر الله.

ثم تدخّل "حزب الله" في سوريا تلبية لنداء "الواجب الجهادي" وكان أحد أكثر الأطراف تأثيراً في إجهاض ثورة الشعب السوري، تحت شعارات طائفية مثل "لن تُسبى زينب مرّتين"، مبدّداً كلّ ما كسبته الطائفة على مدى عقود من تعاطف وعواطف محيطها العربي، من أجل حماية النفوذ الإيراني.

ثم قرّر الدخول في حرب "إسناد غزّة" بعد نداء "وحدة الساحات" الذي أطلقه الناطق الرسمي باسم حركة "حماس" أبو عبيدة إثر عمليّة "طوفان الأقصى" في 7 تشرين الأوّل/ أكتوبر 2023، ما تسبّب بنكبة شيعية بشرية أوّلاً بخسارة آلاف الشبّان الشيعة والمدنيين، ونكبة اقتصادية بالقضاء على العمران المدني والمؤسّسي والبنى التحتية في المناطق الشيعية في الجنوب والبقاع والضاحية الجنوبية لبيروت، إلى جانب اغتيال قادته من الأمين العامّ حسن نصرالله إلى النخب العسكرية والأمنية.

بعد محاولات التعافي التي بدأتها الطائفة الشيعية في أعقاب توقيع اتّفاق وقف إطلاق النار بين إسرائيل و"حزب الله" في تشرين الثاني/ نوفمبر 2024، والعودة الخجولة إلى المناطق المنكوبة ودفن الضحايا ورفع الركام وإزالة آثار الحرب، دخل "حزب الله" مجدّداً في حرب إسناد جديدة، هذه المرّة لصالح إيران! وفي ليلة رمضانية ممطرة أطلق عناصره ستّة صواريخ تجاه إسرائيل، فتحت جحيماً جديداً على لبنان والطائفة الشيعية بالأخصّ.

استجلب "حزب الله" منذ 8 تشرين الأوّل/ أكتوبر 2023 حتى اليوم، نكبتين غير مسبوقتين في التاريخ على رأس الطائفة الشيعية، أدّت إلى تمزيق نسيجها المجتمعي وإبادة جيل كامل من أبنائها، وتفريغ معظم مناطق الجنوب من أهلها، وعودة غير مأمولة أو مرهونة بتنازلات وشروط دولية ربما، وإسرائيلية أكيدة، وتحويل منطقة جنوب نهر الليطاني إلى منطقة أمنية عازلة بحسب المخطّط الإسرائيلي المعلن، والسيطرة على أجزاء واسعة من منطقة شمال النهر، أمّا الخروج منهما فيحتاج إلى عقود وأجيال وجهود جبّارة، إذ إن تداعياتهما وخسائرهما تتضاعف بين لحظة وأخرى.

في هذا السياق يمكن فهم التحوّلات التي شهدتها البيئة الشيعية في لبنان بوصفها نتيجة تفاعل طويل بين عوامل داخلية وخارجية، فمنذ اللحظة الأولى لقيام الكيان اللبناني كان الموقف الشيعي محاطاً بدرجة من التردّد والالتباس، ثم جاءت التحوّلات الاقتصادية بعد العام 1948، تلاها إدخال الجنوب في قلب الصراع العربي – الإسرائيلي بعد "اتّفاق القاهرة"، ثم الاعتداءات والاحتلالات الإسرائيلية المتعاقبة، ثم مرحلة التعبئة السياسية التي رافقت خطاب الحرمان وصعود الحركات التنظيمية داخل الطائفة، ثم الحرب الأهلية والاحتلال السوري والعامل الإقليمي المرتبط بالثورة الإيرانية، وأخيراً مرحلة حربي الإسناد الأولى والثانية.

وعليه، فإن العلاقة بين الشيعة والكيان اللبناني لا يمكن تفسيرها بعامل واحد أو لحظة تاريخية واحدة، بل هي نتاج مسار طويل من التحوّلات السياسية والاجتماعية والإقليمية والعسكرية، التي أعادت تشكيل موقع الطائفة داخل الدولة، وأنتجت واقعاً مختلفاً ومخالفاً لما كان قائماً في مرحلة التأسيس.

يبقى أن هذا المسار، بكلّ تعقيداته، يطرح سؤالاً أساسياً حول مستقبل العلاقة بين الطائفة الشيعية والدولة اللبنانية: هل يمكن إعادة بناء هذه العلاقة ضمن إطار وطني جامع؟ أم أن التحوّلات التي تراكمت عبر عقود جعلت هذا الاندماج شبه مستحيل، وأكثر تعقيداً ممّا كان عليه في بدايات نشوء الكيان؟

هامش: من المفيد الإشارة إلى أن هذه المقدّمة التاريخية كانت محلّ نقاش وجدل لدى مجموعة من النخب العاملية والشركاء من أندية ثقافية جنوبية، حول الأحداث التاريخية المذكورة والخلاصات المبنيّة عليها. وقد حاولنا قدر الإمكان الأخذ بكل الآراء المطروحة، وتوليفها ضمن قراءة معتدلة تراعي اختلاف الآراء والحساسيات الثقافية والسياسية والدينية.

# مبادرة "دورنا نحكي"

على أثر التحدّيات التي فرضتها "حرب الإسناد" الأولى، التي أطلقها "حزب الله" في 8 تشرين الأوّل/ أكتوبر لدعم غزّة، انطلقت مبادرة "دورنا نحكي"، واستمرّت مع "حرب الإسناد" الثانية التي انطلقت يوم 2 آذار/ مارس 2026 انتقاماً لاغتيال المرشد الإيراني علي خامنئي بغارة أميركية على العاصمة الإيرانية طهران.

المواضيع الأساسية التي ركّزت عليها "المبادرة" توزّعت على ثلاثة محاور: محور العقد الاجتماعي والمواطنة، محور التعافي المالي والاقتصادي، محور إعادة الإعمار، مروراً بالموضوع التربوي والصحّي والبيئي، والمسألة الجندرية سواء برصد دور النساء في إعادة الإعمار أو خسائرهن غير المادّية في الحربين، وذلك بالتعاون مع مجموعة من الكتّاب والكاتبات والمثقّفين/ ات والصحافيين/ ات والتربويين/ ات والناشطين/ ات السياسيين/ ات، الذين عملوا على تتبّع الأحداث السياسية والأمنية والتحوّلات الاجتماعية التي شهدها لبنان بدءاً من ساعة الإعلان مروراً بفترة الاستقلال، وما أعقبهما من أحداث وتطوّرات سياسية وأمنية وعسكرية على مدى عمر الجمهورية، وصولاً إلى النكبة الشيعية التي ما زالت مستمرّة منذ 2023.

وعبر سلسلة من المقالات التخصّصية والمقابلات الميدانية والندوات الفكرية، صاغ كتّابنا وضيوفنا من خلال رؤاهم "ورقة مناصرة" متكاملة ترسم خارطة طريق وطنية لترميم علاقة المجتمعات المحلّية في الجنوب والبقاع والضاحية بالدولة ومؤسّساتها، حيث تضمّنت الورقة توصيات سياساتية حاسمة موجّهة إلى الوزارات السيادية؛ فدعت وزارة التربية والتعليم العالي إلى تحصين الفضاء التربوي من الاستقطاب الحزبي، وتحديث المناهج التعليمية لتُنصف الإرث الثقافي والعلمي لجبل عامل، مع اعتماد الكفاءة والمواطنة معياراً وحيداً للتوظيف العامّ.

كما وجّهت الورقة نداءً إلى وزارة الداخلية والبلديات بضرورة إقرار عهد سياسي يُنهي الاستثناءات الأمنية الدائمة، ويضمن حماية النخب المثقّفة والمعارضة، بالتوازي مع سنّ قانون انتخابي نسبي يحقّق التوازن السياسي ويمنح البلديات صلاحيات وموارد كافية لإدارة شؤونها التنموية وإعادة الإعمار بشفافية.

وفي الشقّ الثقافي والسياحي، شدّدت التوصيات على دور وزارتي الثقافة والسياحة في حماية المنتج الإبداعي المستقلّ وإخراجه من الأطر التعبوية، واستعادة المرافق العامّة والشواطئ وإدارتها بمؤسّسية تضمن حقّ الجميع في الوصول إليها، مع إطلاق برامج تعافٍ اقتصادية واجتماعية بالتنسيق مع وزارة الشؤون الاجتماعية لدعم الأسر المتضرّرة وتمكين الشباب والنساء بعيداً عن القيود الحزبية.

ولم تغفل الورقة الدور الدبلوماسي لوزارة الخارجية في حشد الدعم الدولي لمساءلة الاحتلال عن انتهاكاته وتأمين مسار إعادة الإعمار، بالتكامل مع رؤية بيئية وزراعية تضعها وزارة البيئة لتقييم الأضرار ومعالجة التعدّيات على الموارد الطبيعية، وصولاً إلى تكريس مفهوم "الدولة الراعية" التي تحمي مواطنيها وتصون ذاكرتهم الجماعية وهويّتهم الوطنية المستقلّة

**سارت "المبادرة" وفق الترتيب التالي:**

**أوّلاً:**

**تتبّعت "المبادرة" مسار الخلل الذي أصاب علاقة الشيعة بالدولة اللبنانية** بشكل خاصّ، وأضاءت على دور المركزية الإدارية والنظام الطائفي في إضعاف شعور المواطنة لدى اللبنانيين عامّة، وكشفت الإشارات الأولى لتقصير الدولة في بناء مجتمع منسجم ومتساوٍ ومتوازن، وخصّصت المساحة الأكبر من اهتمامها للمناطق ذات الثقل الشيعي في الجنوب والبقاع والضاحية الجنوبية لبيروت، كونها ضحيّة للتهميش والحروب والأهوال والخسارات على المستويات كافّة، خصوصاً حربي الإسناد، كما **رصدت دور السردية المهيمنة في تقوية شعور الانفصال عن الدولة وتغذية الولاء الحزبي،** عبر السيطرة الأمنية والاجتماعية على الفضاءات العامّة، وقمع الأصوات المعترضة، وربط علاقة المواطن الشيعي بالدولة عبر مؤسّسته الحزبية الطائفية.

**ثانياً:**

**ركّزت "المبادرة" على المحاور الثلاثة (العقد الاجتماعي والمواطنة والتعافي المالي والاقتصادي وإعادة الإعمار)،** غير أن حرب "الإسناد" الثانية جعلت الأولوية لمحور المواطنة والعقد الاجتماعي وما إذا كان بالإمكان تطويره، أو بناء عقد جديد يُعيد صياغة الحقوق والواجبات بطريقة أكثر عدالة وإنصافاً والتزاماً للطرفين (المواطن والدولة)، **وناقش كتّابنا مسألة حربي الإسناد باعتبارهما كسراً للعقد الاجتماعي رغم هشاشته،** محمّلين هذه المرّة القوى الشيعية الحاكمة الجزء الكبير من المسؤولية بنقضه، **ورأوا أن للمعارضة الشيعية دوراً رئيسياً في ترميمه،** يبدأ أوّلاً بدعمها سياسياً وحماية أفرادها أمنياً، لتباشر جنباً إلى جنب مع مؤسّسات الدولة في العمل على تجسير الهوّة بين الشيعة والوطن، **وإعادة القرار الشيعي إلى حضن الدولة وفق منظار وطني خالص،** وراجعت "المبادرة" تاريخ الشيعة وأكثر مطبّاته قسوة، بدءاً من مرحلة الاستقلال الأولى التي يعدّها الإجماع الشيعي مرحلة إقصاء سياسي، باعتبار أن الدولة اختصرت علاقتها بالشيعة وحضورها كسلطة سياسية وطنية بأسماء بعض الزعماء التقليديين ماضياً (العائلات الشيعية الإقطاعية مثل آل الأسعد والزين وعسيران)، ثم تخلّت عنهم لاحقاً مقابل صفقات إقليمية (اتّفاق القاهرة)، ثم وافقت حاضراً؛ وإن بصورة غير معلنة، على إيكال شؤونهم إلى أحزاب طائفية (حركة وأمل وحزب الله)، إضافة إلى سياسة التهميش والإنماء غير المتوازن التي انتهجها نظامها المركزي مع المناطق الطرفية كلها (وبالأخصّ الجنوبية) اقتصادياً وتربوياً وثقافياً وسياحياً وبيئياً، الأمر الذي راكم تجاهها حالة من النقمة، ودافعاً محفزّاً لولاءات خارجية، **وركّزت "المبادرة" أيضاً على مسألة التعافي المالي والاقتصادي،** من الانهيار المالي الذي شهده لبنان في 2019 بأثر رجعي، إلى الانهيار الاقتصادي الذي أصاب الاجتماع الشيعي إثر حربي الإسناد، وتأثيرهما على الاقتصاد اللبناني أيضاً، **ونوّهت إلى أن إعادة الإعمار يجب أن تكون فرصة للدولة للعودة إلى المناطق الشيعية المنكوبة،** ولترميم علاقتها بالمجتمع المتضرّر (الشيعي بطبيعة الحال) وإعادة فرض حضورها فيه، على أن تشمل إعادة الإعمار البشر كما الحجر.

**ثالثاً:**

من خلال من خلال الندوات التي أقمناها بالتعاون مع نوادٍ ثقافية عاملية والمقالات والتحقيقات والمقابلات التي أجريناها مع أصحاب الاختصاص من أبناء المناطق المتأثّرة، ضمن شراكات مع الإعلام، **فتحت "المبادرة" مساحات تعبير للرأي الآخر، أي للأصوات الخارجة عن السائد (المعارضين الشيعة) لطرح أفكارهم ورؤيتهم الوطنية بطريقة آمنة ومسؤولة** وغير مستفزّة، فأتاحت لحشد من الشخصيّات الشيعية، من مشارب سياسية وفكرية مختلفة، مساحة للتعبير الحرّ، وطرح وجهة نظر غير نمطية لحلّ المسألة الشيعية، وضبط علاقاتها الوطنية، واتّخذت "المبادرة" اسم "دورنا نحكي" كترجمة حرفية لمقاصدها وأهدافها، وكانت النتيجة عشرات المقالات والمقابلات والندوات التي قدّمها أفراد وجمعيّات، ونشرها موقعا "درج" و"مناطق نت"، وخرجت بخلاصات كشفت، قدر الإمكان، مكامن الضعف الذي أصاب علاقة الشيعة بالدولة وسبل علاجه.

**رابعاً:**

أنجزت "المبادرة" المرحلة الأولى من هذا العمل في خلال 8 أشهر من "حرب الإسناد" الأولى، ومع بدء "حرب الإسناد" الثانية، استأنفت المرحلة الثانية، مع تسليط الضوء على الشقّ الإغاثي ومجموعاته الناشطة التي تحمل هويّة مدنية وطنية، **واستقت من الموادّ المشغولة مجموعة من التوصيات، التي قامت بتصنيفها وترتيبها بحسب الإشكاليّات التي تناولتها، ووضعناها في ملفّ من أجل رفعها إلى الجهات المختصّة في الدولة، واعتبرناها بمثابة خريطة طريق** هدفها ترميم العلاقة بين الشيعة والدولة، بمعزل عن سلطتي الحزبين المهيمنين، أي بما يضمن اعترافاً سياسياً من قِبل الدولة بالمعارضة الشيعية والتعامل معها كمكوّن وطني يمثّل شريحة كبرى من المواطنين، آملين أن تُسهم خريطة الطريق في رتق العلاقة بين جنوب الوطن والدولة سياسياً وجيوسياسياً وإنمائياً واقتصادياً وبشرياً وإنسانياً، مباشرة ومن دون وسيط.

ختاماً، **تكمن أهمّية مبادرة "دورنا نحكي" ليس فقط في ما أنتجته فكرياً، بل في أنها بنت شبكة علاقة اجتماعية بين المعارضين،** ومنحتهم حيّزاً عامّاً لطرح أفكارهم وآرائهم وما يريدونه من دولتهم، ورسم خريطة طريق للاستدلال على واقع الشيعة خارج الأطر السائدة عنهم، على أمل أن تكون المبادرة هي بداية الطريق في رحلة تصويب علاقة الشيعة مع الدولة، وليست نهاية المشروع.

# المحاور والتوصيات

خرجت "دورنا نحكي" بعد أشهر من الجهد الفكري والثقافي والعمل الصحافي من تحقيقات ومقالات ومقابلات وندوات، بمجموعة من التوصيات والاقتراحات العملية، التي اقترحها أصحاب/ ات الاختصاص من صحافيين/ ات وباحثين/ ات وخبراء/ ات في القانون والاقتصاد والتربية والثقافة والموسيقى، علاوة على نوادٍ ثقافية عاملية (المجلس الثقافي للبنان الجنوبي، منتدى صور الثقافي)، ممّن كلّفتهم حربا الإسناد خسارات مادّية ومعنوية، وعاقبهم "حزب الله" بالترهيب والإقصاء لرفضهم هيمنته على القرار الشيعي ولتبنّيهم خيار الدولة، ويتوقّعون من الدولة الاستجابة لتوصياتهم، بعد رفعها إلى رئاسة الحكومة اللبنانية والوزارات المعنيّة، واعتبارها مساهمة منهم في تشخيص الأزمة العالقة بين الدولة ومواطنيها، لا سيّما الطائفة الشيعية، بناء على المحاور الثلاثة (العقد الاجتماعي والمواطنة، إعادة الإعمار، التعافي المالي والاقتصادي)، على أمل أن يكون لطابعها الوطني الحريص صدى مؤثّر في السياسات الحكومية وفي صنع قراراتها وحتى تعديل قوانينها، وللحدّ من تأثير "حزب الله" على علاقة الشيعة بالدولة، فيتمّ الأخذ بها كلياً أو جزئياً، وأن تتشكّل مجموعات عمل من أبناء المناطق للتنسيق مع الوزارات.

## توصيات وزارة التربية

في محور العقد الاجتماعي والمواطنة، رأينا أن وزارة التربية والتعليم العالي هي المدخل الأساسي لإعادة بناء العقد الاجتماعي وتعزيز المواطنة، وعلى كاهلها يقوم الجزء الأكبر من مسيرة التعافي الوطني، كذلك معالجة الأثر الاجتماعي والإنساني والثقافي الذي خلّفته الحروب المتعاقبة (من الحرب الأهلية حتى حربي الإسناد) على المجتمع اللبناني، وانعكاساتها على قيم المواطنة والانتماء.

وعلى وقع كارثة حربي الإسناد اقترحنا وضع استراتيجية تعافٍ تربوية خاصّة بالجنوب، تتشارك فيها وزارة التربية مع المؤسّسات التابعة لها، بحيث يتحوّل دعم الجنوب في محنته التربوية والإنسانية إلى مهمّة وطنية، تعمل من جهة، على تقليص الفجوة بين المجتمع الشيعي والدولة، ومن جهة أخرى، تسدّ الباب أمام التطرّف والزبائنية وعسكرة الحياة العامّة، التي تخطف الأجيال الجنوبية الشابّة.

وطلبنا من وزارة التربية إشراك المجتمعات المحلّية من بلديات وجمعيّات وهيئات أهلية ومدنية وكوادر تعليمية وطلّاب ضمن استراتيجية التعافي، ممّا يجعلها أكثر فعّالية ومرونة في مواجهة العوائق وتجاوز الأزمات.

ووضعنا في عين الاعتبار تحرير القطاع التربوي الذي يواجه منذ عقود تحدّيات بنيوية، كانت أسوأ نتائجها تراجع التعليم الرسمي، وخلق تفاوت على المستويين التعليمي والطبقي بين المدارس الرسمية والخاصّة وطلّابهما، إضافة إلى أن الأحزاب السياسية الطائفية سيّست التعليم وطيّفته، وتدخّلت في آليّات التوظيف وحوّلت إدارات وزارة التربية إلى مكاتب حزبية، الحظوة فيها للتابعين على حساب الكفاءات، ممّا أضعف شخصيّة الدولة وقدّم أرصدة ولاء مجّانية للأحزاب، وضرب قيم المواطنة والمفهوم السليم للعقد الاجتماعي.

وباعتبار أن المدرسة الرسمية والجامعة الوطنية هما مصنعان للمواطنة، لكون التربية هي حجر الأساس لبناء الهويّة الوطنية وقيم المواطنة والانتماء، وهي الأداة الأكثر فاعلية وتفاعلية التي تمتلكها الدولة اللبنانية لترسيخ العقد الاجتماعي أو تطويره أو حتى ترميمه، رأينا أنه على الدولة، التحرّك لوقف خروج المؤسّسة التربوية عن دورها الوطني الأصيل، **وإعادة تقييم دور المدارس الطائفية والإرسالية والتعبوية الأيديولوجية في إضعاف قيم المواطنة ومعانيها.**

وفي الشقّ العملي المباشر، دعونا وزارة التربية إلى **وضع قيود أوضح على الدعاية السياسية داخل المدارس، مع تشجيع محتوى إيجابي يُبرز شخصيّات علمية وفكرية وإنجازات وطنية** جامعة بعيداً عن الاستقطابية الحزبية، وتشديد الرقابة على أنشطة بعض المدارس الخاصّة التي تروّج لأفكار طائفية، وإنهاء الاختلاف حول كتاب التاريخ عبر **إدارج لغة أكثر توازناً للتاريخ الوطني، بما في ذلك إبراز دور المجتمع الشيعي في تأسيس الكيان والاستقلال وبناء المؤسّسات،** ورفد كتاب الأدب العربي بأسماء شعراء وأدباء من الطائفة الشيعية، **وإنصاف الأدب العاملي،** وتحديث المناهج التعليمية من صفّ الروضة الأولى وصولاً إلى الصفّ الثالث الثانوي، وجعلها ملزمة للمدارس الخاصّة والرسمية، **وفرض ضوابط على إصدار الكتب المدرسية ومناهج المؤسّسات التربوية في المدارس الطائفية،** خاصّة التي يملكها "حزب الله" وحركة "أمل".

وفي الشقّ الوظيفي، دعونا إلى التمهّل **والتدقيق والتمعّن قبل الترخيص لتأسيس مدرسة خاصّة جديدة،** وإيقاف تدخّل الأحزاب الطائفية في آليّات تعيين أساتذة المدرسة الرسمية والجامعة الوطنية، من خلال **سياسة إصلاحية جديدة غايتها الحدّ من المحسوبيات والتوظيف على أساس الانتماء السياسي/** الطائفي واعتماد معيار الكفاءة فقط، وإعادة إجراء المباريات لتوظيف المعلّمين في مجلس الخدمة المدنية، من خلال **القضاء على الهيمنة الحزبية على مجلس الخدمة المدنية،** وإلغاء الدكاكين التوظيفية مثل مكتب الإرشاد والتوجيه، وتفعيل دور التفتيش التربوي، وديوان المحاسبة، بحيث يطبَّق القانون على الجميع وفق منطق "الواجب والحقّ"، والحدّ من الهدر في إدارات وزارة التربية وتحسين إدارة الموارد، ليصبّ كلّ هذا في سياق تعزيز المواطنة.

ووقفنا عند رأي الصحافي المختصّ بالشأن التربوي وليد حسين، فقال:

ووقفنا عند رأي الصحافي المختصّ بالشأن التربوي وليد حسين، فقال: "علينا أن نذكّر بأن التربية اسم على مسمّى، فإذا لم نربِّ الأجيال على الحسّ الوطني المشترك، يعني أننا فشلنا في التربية

واقترح أن يتمّ تعيين **وزير التربية بخلفيّة إعادة ثقة المجتمع بالوزارة، وحلّ إشكالية تحوّل الوزراة إلى مغارة علي بابا من حيث المحسوبيات والفساد، وأن تحرص الوزارة على عدم تكريس أيّ نوع من التمييز حين تتّخذ أيّ قرار يتعلّق بالمناهج والامتحانات،** تحاشياً لنسف مبدأ الحقّ بالمساواة في التعليم والمساواة بالفرص، ألّا تركن في الأزمات التربوية إلى الاكتفاء باستشارة المكاتب التربوية للأحزاب، بل **إشراك المجتمع المدني أيضاً في القرارات،** والمقصود بالمجتمع المدني هنا هو "الطيف اللبناني الوطني خارج التزمّت والإطار الطائفي"، إضافة إلى استشارة **لجان الأهل الذين يمثّلون "اتّحاد لجان الأهل وأولياء الأمور في لبنان"،** وهو الاتّحاد التربوي الوحيد في لبنان الذي يدافع عن حقوق الأهل أمام المدارس الخاصّة، وكذلك "رابطة المتعاقدين بالتعليم الأساسي" التي تمثّل جزءاً كبيراً من المتعاقدين.

وبسبب الظروف التي فرضتها الحرب، طرحنا **تقديم الدعم المعنوي والنفسي للطلّاب المتضرّرين مباشرة من الحرب،** ومتابعة صدماتهم النفسية جرّاء خسارة الكثيرين منهم رفاقهم وأساتذتهم ومدارسهم وبيوتهم، قبل دعوتهم إلى الامتحان، إضافة إلى ضرورة أن تعالج وزارة التربية **البيئة الدراسية في أماكن النزوح من حيث هشاشتها واكتظاظها** وغياب المساحات الخاصّة للطلّاب وانقطاع الخدمات وانعدام الاستقرار، مع **توسيع هامش المرونة في متابعة الدراسة والانضباط التعليمي ومواعيد الامتحانات،** تجاوباً مع اختلاف حالات النزوح من حيث ظروف شدّتها وقساوتها.

لأولياء الأمور حصّتهم أيضاً من المتابعة، فاقترحنا على وزارة التربية اعتماد قرارات تربوية تراعي ظروفهم المستجدّة، وأن تقوم بدعمهم معنوياً، عبر تقدير الثقل العاطفي بخسارتهم أحبّتهم وأمنهم واستقرارهم، والاعتراف بضغوط الخسارات المادّية التي تلقّوها سواء في البيوت أو الأعمال أو الأرزاق، ليتمكّنوا بالتالي من دعم أبنائهم وبناتهم الطلّاب، إضافة إلى **العمل على تخفيف العبء المالي من رسوم ومسلتزمات ونقل،** وغيرها من الأمور الخاصّة بالجهد التعليمي قدر الإمكان.

وبما يخصّ الكادر التربوي، **اقترحنا توفير برامج دعم نفسي واجتماعي للمعلّمين المتضرّرين شخصياً من الحرب،** لترميم صحّتهم النفسية ودعمهم لتجاوز صدماتهم الخاصّة، وبناء قدرات تربوية حول كيفية إدارة الصفوف في الأزمات والحروب، ومساعدتهم في اكتساب معرفة تدريبية في برامج متخصّصة للتعامل مع الصدمات النفسية لدى الطلاب المتضرّرين وتشجيعهم وتعزيز مهاراتهم وطموحاتهم.

تهدف هذه التوصيات إلى جعل وزارة التربية والتعليم العالي شريكاً رئيسياً في عمليّة التعافي الوطني وتعزيز قيم المواطنة وإعادة بناء العقد الاجتماعي بين الدولة والمجتمع، خصوصاً الشيعي، وتوفير تعليم عادل وشامل وعالي الجودة وغير تمييزي لكل مواطن في كل منطقة وكل مجتمع مهما كان بعيداً عن المركز، من أجل إنشاء أجيال تنتمي إلى الوطن فقط.

## توصيات وزارة البيئة بالتكامل مع وزارة الزراعة

في محور إعادة الإعمار، رأينا أن الإعمار لا يقتصر على الحجر فقط، إنما يشمل البيئة الطبيعية أيضاً، بكل ما تمثّله من أراضٍ زراعية ومياه وغابات ومراعٍ، كونها تحمي وجود السكّان وتدعم بقاءهم في أماكن عيشهم، وبناء على رؤية القانون الدولي أنه "ليس هناك حياة لأيّ مجموعة بشرية إن لم تكن بيئتهم الطبيعية محميّة".

وقد دمّرت إسرائيل بحسب CNRS - لبنان وUNDP، خلال حربها على لبنان بين العامين 2023 و2024، 5000 هكتار من الغطاء الحرجي، وأكثر من 2154 هكتاراً من البساتين، منها 814 هكتاراً من أشجار الزيتون، إضافة إلى إشعال الحرائق العمدي في الغابات والمحميّات الطبيعية، بحسب "الجنوبيون الخضر".

وبما أن البيئة ذات طبيعة مدنية فإن الاعتداء عليها هو اعتداء على المدنيين، ويمكن بالتالي تصنيفه جريمة حرب، لذلك **طالبنا أن تقدّم الدولة اللبنانية شكوى لدى الجهات الدولية ذات الشأن ضدّ إسرائيل، لتحويلها أراضي واسعة من الجنوب إلى أهداف عسكرية عبر قصفها بالفسفور الأبيض، واستخدامه كسلاح إضافي للتهجير**، وكذلك **قتل الناشطة البيئية منى خليل بغارة على "البيت البرتقالي"**، الذي يُعدّ مركز "محميّة صور للسلاحف البحرية" في حزيران / يونيو 2026.

واقترحنا على وزارتي البيئة والزراعة **إجراء مسوحات ميدانية وعلمية دقيقة، لتحديد الأضرار وحجم الخسائر** في الغطاء النباتي والتنوّع الحيواني والزراعي وسطح التربة وعمقها ومجاري المياه ومصادرها، نتيجة الحرائق المفتعلة والتلوّث بالذخائر والموادّ الكيميائية التي سبّبتها الحرب المستمرّة على الجنوب منذ 2023، وإطلاق تقييم يتضمّن تحليلاً منهجياً للأضرار، واستطلاع المسوحات التي عمل عليها "الجنوبيون الخضر" ومختبر الجامعة الأميركية وغيرهما، على أن تُتبع هذه الخطوة **بخطّة طوارئ علاجية للحدّ من تفاقم الضرر**، ومعالجة جذرية لآثار هذه النكبة البيئية، إضافة إلى **التعاون مع الجيش اللبناني والدفاع المدني لإزالة الذخائر غير المنفجرة من كافّة الأراضي المستهدفة.**

كما دعونا وزارة الزراعة إلى **عقد شراكات مع خبراء دوليين ومنظّمات عالمية تُعنى بالشأن الزرعي، لدعم الجهود المحلّية في معالجة الأراضي المتضرّرة من الحرب**، وذلك لدعم صمود السكان والحدّ من تدهور القطاع الزراعي الذي يعتمد عليه الجنوبيون كمصدر أساسي لاقتصادهم.

بعيداً عن الحرب، فتحنا ملفّ المحميّات الطبيعية مجدّداً، وأعدنا التذكير بضرورة **حماية المحميّات عبر معالجة التلوّث وأسبابه وأزمة المكبّات العشوائية** القائمة على أطراف المحميّات في لبنان عامّة وفي الجنوب خاصّة، كجزء أساسي من خطّة التعافي وإعادة الإعمار، ومنع تسريب مياه الصرف الصحّي أو رمي النفايات داخل المحيط الحيوي للمحميّات، **وتقييد التمدّد العمراني في المحميّات** والتعدّيات بمشاريع غير مستوفية للشروط القانونية، ووضع حدّ لقطع الأشجار الجائر والرعي الجائر والصيد الجائر، والعمل على تقليص الضغوط على التنوّع البيولوجي الناتج عن تلويث المياه السطحية وعن طريق الحرائق الموسمية، ومواكبة آثار التغيّر المناخي وانعكاسه على سلوك الأنواع ومواسم التعشيش في المحميّات والغابات، ومتابعة التحدّيات المختلفة التي تواجه النظم البيئية في المحميّات، وضرورة تكييف التدخّلات بحسب خصوصية كل محميّة، وضمان أن تكون الأحكام القضائية بحقّ المخالفين رادعة وفعّالة، ومصادرة "حقّ الأحزاب" بالسيطرة على المحميّات باعتبارها أراضي مملوكة.

وبما أن المناطق اللبنانية كافّة تشهد منذ الحرب الأهلية قضماً للمشاعات وتعدّيات على الأملاك العامّة البحرية والنهرية، **طالبنا باستعادة الأملاك العامّة المصادرة والمتضرّرة والمتنازع عليها إلى حضن الدولة، بما فيها المواقع التي كانت تُستخدم لأغراض عسكرية اومنافع فردية** واستكمال هذه الخطوة **بإقامة مشاريع وخطط استثمار شفّافة وعادلة لإدارة الأملاك العامّة تضعها الدولة،** من أجل دعم خطّة التعافي المالي وخلق فرص عمل، والأهمّ، إعادة ربط المواطنين بالأملاك العامّة كمدخل لترسيخ المواطنة وإعادة الإعمار الاجتماعية.

## توصيات وزارة الشؤون الاجتماعية

في محور المواطنة والعقد الاجتماعي، وجدنا أنه يمكن البدء بترميم هذين الشرطين من خلال وزارة الشؤون الاجتماعية، لكونها على علاقة مباشرة مع المجتمعات والتكوينات الأهلية. أمّا في الحروب فإن دورها يصبح أكثر فعّالية وتماساً مع المواطنين من أيّ وزارة أخرى، إذا إنه يقوم على عاتقها تنظيم شؤون النازحين وتخفيف شجونهم ودعمهم لوجستياً ومعنوياً.

لذلك تتبّعنا نشاط وزيرة الشؤون الاجتماعية حنين السيّد خلال هذه الفترة، وخرجنا بانطباعات جيّدة عن الجهود التي بذلتها إلى الآن، برغم قدرات الوزارة وإمكاناتها المتواضعة، وبرغم بعض التقصير غير المقصود، وخرجنا بتوصيات تعزّز عمل الوزارة، ونتمنّى أخذها بعين الاعتبار، أو إيلائها الاهتمام المطلوب.

ورسمنا خطّة لدعم لأسر النازحة، وقسّمناها إلى قسمين: قسم يعتني بالأمور اللوجستية والاقتصادية وقسم يهتمّ بالحالات النفسية.

على صعيد الدعم النفسي، **أوصينا ألّا تحصر وزارة الشؤون دعمها للأسر النازحة بالجانب المادّي فقط، واقترحنا التركيز على تقديم الدعم النفسي والمعنوي اليومي للأسر الأكثر هشاشة**، من خلال ورش عمل واستشارات وحتى ندوات ذات طابع إنساني أكثر منه رسمي، تحاشياً لوقوعها في براثن الاستغلال وتهديد الكرامة الإنسانية، بعدما فقدت هذه الأسر أسباب رزقها اليومي واستقرارها جرّاء الحرب وطول مدّتها، خصوصاً أهالي الشريط الحدودي أي منطقة جنوب النهر، الذين مضى على تهجيرهم من ديارهم ما يقارب الثلاث سنوات، وما زالوا محرومين من العودة برغم الهدن.

وبخصوص الصحّة النفسية، أوصينا أن تعتني الوزارة بآثار الفقدان (الخسارات البشرية) ووضع خطّة دعم نفسية يقودها ويُشرف عليها أطبّاء ومختصّون، لمتابعة النازحين الذين أُصيبوا بصدمات على صعيد فردي، متبوعة باعتماد آليّات تنفيذية تمنع أو تحدّ من استغلالهم مادّياً ونفسياً من قِبل قوى سياسية، للتعبئة أو لنشر أفكار متطرّفة وعدوانية ضدّ المجتمعات المستضيفة وضدّ الدولة.

**وخصّصنا زاوية مهمّة للنساء في هذه الخطّة، تطالب بدعمهن نفسياً ولوجستياً إلى أقصى الحدود، باعتبارهن الجهة الأكثر امتصاصاً للأزمات،** ومتابعة احتياجاتهن المعنوية والمادّية في مراكز النزوح وخارجها، وخصوصاً الجانب الطبّي، حيث تفتقر خطّة الوزراة إلى هذه الجزئية المهمّة.

ووجدنا أنه على الوزارة اعتماد إطار للحماية الاجتماعية يعطي الأولوية للنساء المعيلات، وتصميم برامج للمساعدات النقدية بطريقة تحدّ من تبعيّتهن الاقتصادية وتعزّز صمودهن، **وتقديم قروض ميسّرة ومدعومة للنساء الباحثات عن الاستقلال المادّي أو المتضرّرات من الحرب، لدعم مشاريع اقتصادية نسائية مثل مؤسّسات ومحترفات، وشركات صغيرة، وأعمال حرّة.**

**ووضعنا مسألة العنف الأسري والمجتمعي أيضاً على رأس أولوياتنا، باعتبار أن الحروب تفاقم حالات العنف ضدّ النساء،** وتصبح أكثر تفشيّاً وقسوة لاعتبارات اجتماعية معقّدة، تتجاوز الخلافات الزوجية والأسرية العادية إلى تحميل النساء الأعباء النفسية المترتّبة على فقدان الرجال أعمالهم بسبب الحرب، وتضع على عاتقهن مسؤولية الحفاظ على تماسك الأسرة وتنظيم يومياتها وتأمين احتياجاتها من مأكل ومشرب ونظافة ودعم نفسي، من دون أن يحصلن على دعم نفسي!

على صعيد الدعم اللوجستي والاقتصادي، صنّفنا هذا القسم ضمن محور التعافي الاقتصادي علاوة على محور العقد الاجتماعي، كخطّة اقتصادية مؤقّتة مرتبطة بظروف الحرب حصراً، ودعونا إلى **وضع تصوّر اقتصادي لجعل مراكز الإيواء مواقع إنتاجية؛** قدر الإمكان، من خلال خطّة تمكين تشغيلي ترصد المهارات والقدرات التي يتمتّع بها النازحون وتنميتها، ورأينا أن هذا الأمر يحتاج إلى **مزيد من التنظيم لمراكز الإيواء** بحيث يكون الإشراف عليها وإدارتها من شأن وزارة الشؤون الاجتماعية حصراً، ممّا يتوجّب أوّلاً **كسر القيود الحزبية التي تحاصر بعض مراكز الإيواء،** وتحول دون تواصل الوزارة مع ساكنيها مباشرة، وهذا يجعلهم يظنّون أنهم متروكون، ويؤثّر بالتالي على تقييمهم لمفهوم المواطنة.

ورأينا أنه على الوزارة **إعادة النظر بأهليّة مراكز الإيواء من الناحية اللوجستية،** كون أزمة النزوح مستمرّة حتى بعد انتهاء الحرب، بسبب الدمار الكبير الذي أصاب مناطق واسعة من الجنوب، والذي بطبيعة الحال سوف يؤخّر إنجاز عمليّة إعادة الإعمار إلى أجل طويل وبالتالي العودة.

واقترحنا على الوزارة **دعم منظّمات المجتمع المدني والجمعيّات الأهلية المحلّية،** وإشراكها في خطّة التعافي الاقتصادي، لكونها تعمل جنباً إلى جنب مع الجهات الرسمية على تقديم الدعم المادّي والنفسي للنازحين خلال فترة الحرب، وحتى قبلها، ولديها دائماً مقترحات ورؤى شبابية متقدّمة في فنّ التعامل مع الناس ورصد احتياجاتهم.

ودعونا الوزارة إلى **العمل على مراقبة جمعيّات ومنظّمات مصنّفة كواجهة لأجندات سياسية والحدّ من نفوذها،** وتشكيل آليّات **رقابة تمنع تحويل الدعم الرسمي الذي تتلقّاه من الوزارة إلى رصيد سياسي للأحزاب الطائفية** التي تقف خلفها، تلافياً لمسألة الزبائنية السياسية والفساد، ودعونا في المقابل إلى **دعم مبادرات الشباب العلمانية** والأنشطة البديلة، وجمعيّات الإغاثة غير الحزبية والدينية مثل "ريفنا" و"المجلس الثقافي الجنوبي" و"مبادرة هاني فحص" وغيرها، التي تعزّز حضور الدولة.

ولحظنا ضمن خطّتنا مجتمعات ما بعد العودة، وما تحتاجه من رعاية اجتماعية، خصوصاً الأجيال الشابّة، فاقترحنا أن **تولي الوزارة مجالات مثل الرياضة والأنشطة الثقافية والتطوّعية والتدريب المهني عناية فائقة، وتتّخذها كمسارات تُسهم في ترسيخ مبدأ المواطنة** لدى هذه الأجيال وتُبعدهم عن العسكرة والتطرّف، عبر اجتراح حلول اقتصادية تشغيلية (تمويل مشاريع صغيرة ومنح) وربطها بالوزارة تنسيقاً وتنفيذاً.

ومن الخطوات العملية التي وجدنا أن على الوزراة اتّخاذها، **تسهيل عمل المنظّمات الدولية العاملة في المجال الإنساني والإغاثي،** وتبسيط الإجراءات القانونية والعملياتية المتّبعة، لإعطائها حرّية التحرّك والتواصل مع المجتمعات المحلّية في المناطق المتضرّرة.

ختاماً، من الطبيعي واللازم أن تسير الخطّة بالتآزر والتعاون مع مراكز التنمية الاجتماعية التابعة لوزارة الشؤون في المناطق، وبالتنسيق مع البلديات، لذلك ينبغي أوّلاً **ترميم المراكز المتضرّرة من الحرب أو استبدالها بأخرى،** ورفدها بكوادر بشرية متخصّصة سواء من موظّفين رسميين أو ناشطين في منظّمات المجتمع المدني والجمعيّات الأهلية، وبجدول زمني لمجريات العمل الميداني ومستوياته.

## توصيات وزارة الداخلية

خصّصنا لوزارة الداخلية مجموعة توصيات شملت المحاور الثلاثة (العقد الاجتماعي وإعادة الإعمار والتعافي الاقتصادي والمالي)، وذلك بناء على الدور السيادي الذي تمثّله، باحتكارها سلطتي الأمن أي الاستقرار، وتنظيم الانتخابات أي التمثيل السياسي.

وناقشنا إمكانية تطوير العقد الاجتماعي من خلال مؤسّسات الوزارة، بدءاً من الكفّ عن ترحيل مسائل جوهرية تتعلّق بالأمن الداخلي والتمثيل السياسي الصحيح، إلى تسويات مؤقّتة وتوافقات هشّة باسم التحاصص الطائفي والديمقراطية التوافقية، بالتوازي مع العمل على وضع حدّ لسياسات تفريغ الطائف من وظيفته العقدية والتعامل معه كعقد حماية، والعودة إلى المعيار الدستوري الصريح؛ بحسب العقد اللبناني، الذي يكفل المساواة في الحقوق (المادّة 7) وحرّيات القول والاجتماع (المادّة 13) والمبدأ الميثاقي "لا شرعية لأيّ سلطة تناقضه"، وتفعيل المعادلة المؤسّساتية التي أقرّها الطائف، والتي أنهت الحرب الأهلية، ورسمت توازنات جديدة لتوزيع السلطة، واحتكار العنف الشرعي، وتسليم قرار الحرب والسلم للدولة، وتهدّئة المخاوف من أن تؤدّي حصرية السلاح إلى اقتتال داخلي، وتعزيز قدرة مؤسّساتها على تقديم المنفعة العامّة واكتساب الحقوق بالمواطنة المجرّدة.

واقترحنا أن **تباشر الوزارة عهداً سياسياً جديداً تُلغي فيه تحوّل الاستثناء الأمني إلى قاعدة، وتحسم مسألة الأمن المناطقي** كمدخل أساسي لفرض هيبة الدولة في كل المناطق والجنوب خاصّة، وأن توفّر **مظلّة أمنية/ قانونية لحماية المعارضين الشيعة وحقّهم في التعبير** عن الرأي وحرّية التحرّك والتجمّع وإنشاء أحزاب سياسية، **ودعوة الأجهزة الأمنية إلى التدخّل الفوري عند رصد أيّ نوع من العنف الجسدي واللفظي والسلوكي ضدّهم، في الفضاءين الواقعي والافتراضي،** واستنفار أجهزة القضاء لاستقبال الشكاوى ومحاسبة المتجاوزين بالطرق القانونية.

كما رأينا أنه على وزارة الداخلية والبلديات **تفعيل قوانين صارمة لتنظيم الفضاء العامّ؛** خصوصاً في مناطق "الثنائي الشيعي"، **وتحييد المشهديات السياسية والدينية،** لما لتوحيد "المشهد الوطني" من أهمّية في ترسيخ العقد الاجتماعي وقيم المواطنة.

وعلى صعيد الانتخابات سواء النيابية أو البلدية ضممنا صوتنا إلى الأصوات التي تنادي **بسنّ قانون عصري للانتخابات،** يفتح الزمن السياسي على الديمقراطية الحقيقية والتمثيل السياسي المتوازن، وحماية حقّ الترشّح وممارسة العمل السياسي في مناطق "الثنائي الشيعي".

وأجرينا مقابلة مع الخبير في "الجمعيّة اللبنانية لمراقبة ديمقراطية الانتخابات" عبّاس أبو زيد، فاعتبر بداية أن

وتعقيباً على استشارة أبو زيد، رأينا أنه من الضروري **فرض الإفصاح الكامل عن مصادر التمويل، والالتزام بسقف للإنفاق الانتخابي،** وتفعيل العقوبات بحقّ المخالفين، بما يمنع توظيف القدرات المالية واستغلال السلطة والنفوذ لغايات انتخابية، إضافة إلى **ضمان حياد فريق العمل من موظّفين في الإدارات والمؤسّسات الرسمية،** ورؤساء الأقلام ومساعديهم، و**إقرار ضمانات قانونية أوسع لحماية المرشّحين والناخبين،** بما يكفل حرّية الترشّح، وحرّية التعبير السياسي، وحرّية التنقّل، وحرّية عقد الاجتماعات الانتخابية دون ضغوط أو عراقيل، وتأمين حماية خاصّة للمرشّحين والمندوبين، وضمان قدرتهم على ممارسة مهامهم دون تهديد أو ترهيب.

وفي يتعلّق بحياد وسائل الإعلام، اقترحنا إلزام وسائل الإعلام العامّة (الرسمية) بتوفير تغطية متوازنة لجميع المرشّحين وفق معايير واضحة، وتوسيع نطاق المراقبة المحلّية والدولية ومنح مراقبي الانتخابات صلاحيات أوسع للوصول إلى جميع مراحل العمليّة الانتخابية، واستخدام أنظمة تتبّع إلكترونية للموادّ الانتخابية منذ خروجها من مراكز الاقتراع حتى وصولها إلى مراكز التسليم، بما يمنع أيّ محاولات للعبث أو التزوير.

من الناحية القضائية، دعونا إلى **تفعيل دور القضاء الجزائي والنيابة العامّة في التحقيق السريع في جميع الشكاوى المتعلّقة بالإكراه أو العنف أو الاعتداء، وكافّة أنواع الضغوطات المباشرة وغير المباشرة، على العمليّة الانتخابية،** مترافقاً مع تعزيز حياد الأجهزة الأمنية، وإلزام الإدارة الانتخابية بنشر نتائج كل قلم اقتراع ومحاضر الفرز بصورة إلكترونية فور الانتهاء من عمليّات الفرز، بما يتيح للقوى السياسية المتنافسة من التحقّق مباشرة من النتائج ويعزّز الشفافية.

وفي محور التعافي الاقتصادي والمالي، وجدنا أنه يمكن لوزارة الداخلية أن تلعب دوراً في إصلاح العلاقة بين الشيعة والدولة من بوّابة الاقتصاد، من خلال عدّة مسارات، تنطلق من **إعادة هيكلة الأجهزة الأمنية وإصلاح إداراتها، تمهيداً لإبعاد العناصر الحزبية التي تحوّلت إلى قوّة مسيطرة على المرافق العامّة** مثل المطار والمرافئ والبوّابات الحدودية، وشكّلت ما يُعرف بـ"اقتصاد الظلّ" وفتحها أمام التوظيف الرسمي الكفوء، ثم **منح البلديات المنتخبة في المناطق التي طالتها الحرب الإسرائيلية، صلاحيات أوسع وموازنات سخيّة،** لتشجّع أبنائها على العودة وتعزيز صمودهم، ودعهم في مسار تعافيهم الاقتصادي والمالي بعد خساراتهم الناتجة عن الحرب الإسرائيلية، **وإعطاء المناطق الطرفية الجنوبية حقّ التمثيل في وظائف الفئة الأولى والثانية والثالثة، بعيداً عن الاشتراطات السياسوية ومعاييرها.**

وفي محور إعادة الإعمار، رأينا أن **إشراف وزارة الداخلية المدني (عبر البلديات) على عمليّات إعادة الإعمار،** يعكس حرصها على شفافية العمليّة وإنصاف المتضرّرين وإعطاء كل ذي حقّ حقّه، ويربطهم من دون وسيط، بدوائر القرار.

وطلبنا من وزارة تقديم دعم نفسي للنازحات من خلال تنظيم ورش عمل متخصّصة بإشراف البلديات، وتشجيعهن على البوح والكلام عن معاناتهن، لتصبح هذه الورش لاحقاً مجتمعاً نسوياً حقوقياً، يشجّعهن على تطوير خطابهن السياسي، ويؤدّي إلى مشاركة أوسع وأعمق في الحياة السياسية والتأثير في القرارات، خاصّة تلك التي تتعلّق بهن مباشرة، مثل قوانين الأحوال الشخصية الطائفية (النفقة، الطلاق، الزواج، حضانة الأطفال).

## توصيات وزارة الثقافة

في محور المواطنة والعقد الاجتماعي، كان لوزارة الثقافة حصّتها أيضاً من خريطة الطريق أو خطّة التعافي الوطنية، باعتبار الثقافة والفنون كافّة، المجال الإنساني الوحيد الذي يمكن أن يترجم الصيغ القانونية الجافّة إلى تجارب حسّية معاشة، وتساعد في الوقت على تخفيف حدّة الخلافات والاختلافات بين أفراد المجتمع وإبراز القواسم المشتركة في ما بينهم، ومن خلالها بمقدور وزارة الثقافة أن تبني جسوراً لعبور الدولة نحو الجنوب.

واقترحنا بدايةً، **إطلاق ورش عمل وإجراء لقاءات وندوات مكثّفة، تهدف إلى إخراج المنتج الإبداعي الجنوبي من دائرة الخطاب السياسي التعبوي**، وإرجاعه إلى مساحات التخيّل والنقد والحرّية، عبر **تشجيع المبدعين الجنوبيين** على فكّ القيود الاجتماعية والدينية والأيديولوجية التي تقيّدهم بسلاسل الممنوعات والمحرّمات، وحمايتهم جسدياً ومعنوياً، ليكون بوسعهم تحرير أفكارهم من سجن الكتمان، والسلطة الاجتماعية والهيمنة السياسية، كي لا يبقى غياب النصوص الإبداعية الجنوبية هو النصّ الأكثر سطوة وحضوراً!

وعبر مؤسّساتها وإداراتها وأنشطتها، رأينا أنه **على عاتق وزراة الثقافة خلق جوّ ثقافي مكتمل الحماية في المجتمع الشيعي، يحضن الإبداع ويمهّد المساحة للدولة لحفظ تاريخ جبل عامل وإرثه.**

ووجدنا أنه **على الدولة بدايةً، الاعتراف بتقصيرها ومسؤوليّتها عن تغييب تراث جبل عامل الأدبي والثقافي وإقصائه**، من خلال تهميش أدباء وشعراء ومبدعين ومؤرّخين كان لهم دورهم في بناء هويّة لبنان الثقافية والأدبية، والعمل على وصل مجتمع جبل عامل (الشيعي بخاصّة) بالدولة عبر إعادة الاعتبار إلى هذا الإرث، وإبراز مساهماته في بناء أدب عصر النهضة والاستقلال وما تركه من أثر في الثقافة العربية.

ولا يكون تصحيح هذا الخلل إلا **بالتعاون مع وزراة التربية والتعليم العالي، عبر تحديث المناهج التربوية والسياسات الثقافية، وتضمين كتاب الأدب العربي المدرسي أسماء المبدعين الجنوبيين وأعمالهم**، والاعتراف بمساهماتهم في صياغة الهويّة الثقافية للبنان، وجعل هذه الخطوة شرطاً أساسياً لإعادة ترميم بنيان مواطنة الطائفة الشيعية، وبناء عقد اجتماعي جديد يضمن لها العدالة الثقافية.

عملياً، اقترحنا على وزارة الثقافة **دعم وتأسيس أندية ومكتبات في البلدات والقرى والمدن الجنوبية،** لِما للنشاطات الثقافية من أهمّية في مسألة التعافي المجتمعي، وفي إعادة بناء ذاكرة جمعيّة تؤسّس لتاريخ ثقافي جديد لجبل عامل، تحضر فيه الدولة في تفاصيل حياة الجنوبيين، وتكسر القيود التي وضعتها السلطة الدينية على الثقافة، وتحرّرها من معايير "الشرعي وغير الشرعي"، بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم العالي، ومنها أيضاً **إعادة إدخال حصّة الموسيقى، كمادّة أساسية في المنهاج المدرسي،** وتخصيص حصّة أخرى لتعليم الدبكة اللبنانية التراثية في المدارس، **ودعم المعهد العالي للموسيقى (الكونسرفتوار) وفتح فروع له في أكثر من منطقة جنوبية،** وتخصيص ميزانيات مالية للبلديات التي ترغب في إقامة مهرجانات موسيقية؛ حتى لو اشترطت مراعاة المزاج العامّ للمنطقة بدايةً، بالتنسيق بين وزارة الثقافة ووزارة الداخلية والبلديات، **وتشجيع المواهب النسائية من كتابة، رسم، فنون، موسيقى ودعمها معنوياً ومادّياً.**

من ناحية أكثر خصوصية، اقترحنا تأسيس منصّات ثقافية للنخب العاملية المعارضة للتعبير عن آرائهم من جهة، ومن جهة أخرى لمنحهم الثقة والدفع من أجل مواصلة مسيرتهم بالتوازي مع جهود الدولة اللبنانية لإعادة بناء دولة القانون والمؤسّسات في مناطقهم.
إضافة **إلى فتح الفضاء الثقافي في الجنوب لمناقشة طروحات ثقافية واجتماعية واقتصادية مشتركة، مع الرافضين لفكرة بناء الدولة ذات السيادة،** والعمل على **دعم المبادرات لاستعادة الجنوب تواصله الإنساني وانفتاحه على باقي المكوّنات في الوطن، وترميم هويّته الوطنية** والتزامه بشروط المواطنة والعقد الاجتماعي.

من ناحية أكثر خصوصية، اقترحنا تأسيس منصّات ثقافية للنخب العاملية المعارضة للتعبير عن آرائهم من جهة، ومن جهة أخرى لمنحهم الثقة والدفع من أجل مواصلة مسيرتهم بالتوازي مع جهود الدولة اللبنانية لإعادة بناء دولة القانون والمؤسّسات في مناطقهم.
إضافة **إلى فتح الفضاء الثقافي في الجنوب لمناقشة طروحات ثقافية واجتماعية واقتصادية مشتركة، مع الرافضين لفكرة بناء الدولة ذات السيادة،** والعمل على **دعم المبادرات لاستعادة الجنوب تواصله الإنساني وانفتاحه على باقي المكوّنات في الوطن، وترميم هويّته الوطنية** والتزامه بشروط المواطنة والعقد الاجتماعي.

وبناء على فكرة أن كلّ ما هو موجود في أدراج الوزارات والمؤسّسات لا يرقى أن يشكل ثبتاً معرفياً نوعياً أو كميّاً عن أحوال النساء، كونه ليس مكتوباً بأقلامهن، وجدنا أن توثيق شهادات النساء على اختلافها وتنوّعها وتداخلها مع تواريخ وأحداث اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية، سوف يكون حجر الأساس على طريق تأسيس تاريخ للنساء في جبل عامل، يراعي التفاصيل والتجارب الفردية، ويضع حدّاً للروايات النمطية ويسلّط الضوء على غياب العدالة الجندرية، واعتبرنا هذه الجزئية بمثابة توصية لوزارات الثقافة والتربية والشؤون الاجتماعية، ورأينا أنه لزاماً على هذه الوزرات أن تتعامل مع شهادات النساء الموثّقة، كتاريخ مؤنسن وعمليّة ترميمية للسردية الوطنية، بحيث تكون خطوتها الأولى في مسار استنهاض قيم المواطنة لديهن ورفد العقد الاجتماعي برؤية نسوية.

يمكن لوزارة الثقافة تزخيم هذه الخطّة من خلال دعم النوادي الثقافية والمجموعات الفنّية في الجنوب، وإطلاق أنشطة ومهرجانات فنّية موسمية على كافّة الأراضي الجنوبية، تستضيف فنّانين محلّيين وعرباً وعالميين، أمّا على المستوى الثقافي، فدعونا وزارة الثقافة إلى دعم مؤرّخين وباحثين وكتّاباً تقدّميين جنوبيين والتعاون معهم لتوثيق مآلات الحرب ومآسيها، وأرشفة التجربة ضمن ورشة وطنية للحفاظ على الذاكرة الجماعية والتاريخ الوطني.

## توصيات وزارة السياحة بالتكامل مع وزارتي البيئة والثقافة

في محور التعافي الاقتصادي والمالي، وجدنا أن لوزارة السياحة دوراً استراتيجياً في خطّة تعافي الجنوب بعد الحرب، إضافة إلى التعافي على المستوى الوطني العامّ، باعتبار أن القطاع السياحي يشكّل رافعة للتنمية، ولخلق فرص العمل وتحريك الاقتصاد المحلّي، ووسيلة لإعادة جذب الاستثمارات ورؤوس الأموال العربية والأجنبية.

وفي محور إعادة الإعمار، اعتبرنا أنه من البديهي أن تكون وزارة السياحة قد أعدّت **برنامجاً لإعادة تأهيل البنية التحتية السياحية، خصوصاً المنشآت السياحية في الجنوب التي تضرّرت جرّاء الحرب،** استجابة لمعايير التنمية المتوازنة وتعزيزاً لقدرة الجنوبيين على الثبات في أرضهم.

على أن تراعي الوزارة **تسريع إجراءات منح وتجديد التراخيص القانونية للمنشآت السياحية الجنوبية، وإعادة إعمار الفنادق والمنتجعات والمرافق السياحية،** بما يضمن انتظام القطاع ويساعده على نفض آثار الحرب، تزامناً مع بدء **تنفيذ خطّة لاستعادة الشواطئ العامّة المعتدى عليها وإعادة تأهيلها** بما يخدم المواطنين من دون تمييز، **ووضع قوانين ملزمة تلغي القيود المفروضة على لباس السباحة للنساء.**

ورأينا أن عمليّة إحياء القطاع السياحي تتجاوز البعد الاقتصادي أحياناً، لتشمل منظومات اجتماعية وثقافية وسياسية أيضاً، لذلك شملناها ضمن محور المواطنة والعقد الاجتماعي، ذلك أن السياحة تُعيد المناطق المغلقة على أيديولوجيات وخصوصيات اجتماعية مقيّدة، إلى المساحة الوطنية المشتركة (التعايش الأهلي)، أمّا في المناطق التي يسيطر عليها "الثنائي الشيعي"، والتي تنحصر فيها السياحة ضمن ما يُعرف بـ"السياحة الجهادية"، فتساعد عودة السياحة بطابعها الوطني المفتوح، على إصلاح الخلل في مفهوم السياحة عند أبناء هذه المناطق، وفي الوقت عينه في تصحّح صورتها النمطية في نظر الآخرين، إضافة إلى أنها تُعيد ثقة أهلها بالدولة، بخاصّة حين تصبح الأماكن السياحية والأملاك العامّة تحت إدارة الدولة وخاضعة لسلطة القانون حصراً.

وبناء عليه، وضعنا خريطة طريق تسبق تنفيذ هذه الخطّة، تبدأ من **استرداد الأملاك العامّة، من ضمنها النهرية والبحرية والمواقع الأثرية والمحميّات**، وإعادتها إلى دائرة القوانين اللبنانية والمبادئ الدستورية التي تكفل حماية الملك العامّ، وإدارتها كمواقع تابعة لوزارة السياحة وفق مبادئ الحوكمة الرشيدة.

واقترحنا أن تطوّر الوزارة **برامج ثقافية سياحية بالتنسيق مع وزارة الثقافة، مرفقة بشروح حول الأثر الاقتصادي للسياحة في تنشيط الاقتصاد المحلّي، والإعلان عن تنظيم مهرجانات ثقافية وفنّية موسمية في الجنوب**، متبوعة **ببرامج وحملات ترويجية للتسويق السياحي**، باستخدام المطارات والمنصّات الرقمية ووسائل الإعلام المحلّية والدولية، تكشف التنوّع الثقافي والتراثي لمنطقة جبل عامل وتضعها على الخريطة السياحية الوطنية، وتطوير برامج تعاون وتوأمة سياحية بين مناطق الجنوب ومناطق لبنانية ناجحة في التنمية السياحية ومدن ووجهات دولية سياحية، بهدف تبادل الخبرات في مجالات التخطيط والإدارة والتسويق السياحي، وربط هذه الشراكات **ببرامج لبناء القدرات وتدريب الشباب والنساء، ودعم المؤسّسات الصغيرة والمتوسّطة العاملة في قطاعات الضيافة والإرشاد السياحي والصناعات التقليدية والمنتجات المحلّية.**

إضافة إلى ما سبق، طالبنا **بحماية الموارد الطبيعية وتعزيز السياحة البيئية وتطوير المحميّات الطبيعية، ولا سيّما "محميّة السلاحف البحرية" على شاطئ المنصوري**، وفق المعايير الدولية للمحميّات، وبما يؤهّلها لتكون مقصداً للسياحة البيئية على المستويين الإقليمي والدولي. واعتماد **خطط متكاملة لحماية التنوّع البيولوجي والموارد الساحلية**، بما يحقّق التوازن بين التنمية الاقتصادية وحماية البيئة.

## توصيات وزارة الخارجية والمغتربين

في المحاور الثلاثة المواطنة والعقد الاجتماعي وإعادة الإعمار والتعافي الاقتصادي والمالي، وضعنا بين يدي وزارة الخارجية مجموعة من المطالب، منها ما له علاقة بما يتوجّب على الحكومة اللبنانية تنفيذه التزاماً بالقرارات الدولية ودفاعاً عن السيادة الوطنية، ومنها ما هو مرتبط بتداعيات الحرب.

ورأينا أن لوزارة الخارجية أهمّية ثلاثية الأبعاد، إذ إنه بمقدور عمليّة إعادة الإعمار أن تُسهم في التعافي الاقتصادي والمالي، وأن ترسّخ في الوقت نفسه قيم المواطنة وتُحيي مفهوم الواجب والحقّ الذي يقوم عليه العقد الاجتماعي بين الدولة اللبنانية ومواطنيها، والعكس صحيح.

وقسّمنا التوصيات إلى نقاط محدّدة تبدأ من احتكار الدولة قرار الحرب والسلم، مروراً بتشكيل إطار قانوني لمحاسبة إسرائيل على انتهاكاتها في الجنوب، وصولاً إلى إطلاق مسار إعادة إعمار بدعم عربي ودولي.

**وتكون باعتماد وزارة الخارجية استراتيجية دبلوماسية– قانونية متكاملة لمتابعة الانتهاكات التي ارتكبتها إسرائيل خلال الحرب، بحقّ المدنيين والطواقم الصحافية والطبّية والإسعافية والأطفال والناشطين البيئيين،** بما يكفل تعزيز مسارات المساءلة الدولية وتأمين حقّ المتضررين في جبر الضرر والحصول على التعويضات، استناد إلى قواعد القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني، إضافة **إلى تفعيل التنسيق مع الآليّات الدولية المختصّة، بما يشمل توثيق الانتهاكات، وإعداد الملفّات والمذكّرات القانونية،** ومتابعة الإحالات أمام الجهات الدولية ذات الصلة، بالتعاون مع البعثات الدبلوماسية اللبنانية والمنظّمات الدولية، مع التأكيد أن أيّ تفاهمات أو ترتيبات سياسية مستجدّة لا ينبغي أن تُفسَّر على أنها تنازل عن حقّ الدولة اللبنانية في ملاحقة المرتكبين والمطالبة بالمساءلة والتعويض، مع إبقاء هذا الملفّ حاضراً ضمن الأولويات الدبلوماسية الوطنية. **وحشد الدعم الدولي لإعادة الإعمار والتعافي الاقتصادي والمالي عبر تعزيز الدبلوماسية الثنائية واللامركزية من خلال بناء وزارة الخارجية شراكات مع الدول والمدن والمؤسّسات الدولية الراغبة في دعم إعادة إعمار المناطق المتضرّرة،** بما يرسّخ التنمية المستدامة ويعزّز صمود المجتمعات المحلّية، مع تطوير مقاربة دبلوماسية تكاملية بالتنسيق مع الوزارات المعنيّة، ولا سيّما السياحة والثقافة، لربط جهود إعادة الإعمار بإحياء الاقتصاد المحلّي، وصون التراث الثقافي، وتفعيل أدوات الدبلوماسية الثقافية بوصفها رافعة للتعافي والتنمية.

**وتثبيت المرجعيات الحدودية وحماية السيادة من خلال تكثيف الجهود الدبلوماسية لتأكيد المرجعيات القانونية الدولية المتعلّقة بالحدود الجنوبية،** والتذكير بالمكانة القانونية للنقاط المتنازع عليها والحدود المعترف بها دولياً، والتنبيه إلى أن أيّ اتّفاق لوقف لإطلاق النار أو ترتيبات أمنية مؤقّتة لن تمسّ بالحقوق السيادية للبنان، ولن تُنشئ أيّ واقع قانوني جديد على الأرض، إضافة إلى **اعتماد مقاربة دبلوماسية متوازنة تقوم على إعادة بناء الثقة مع المجتمع الدولي وتعزيز حضور الدولة اللبنانية،** باعتبارها المرجعية الحصرية في إدارة شؤون السيادة والأمن، واحتكار السلاح وقرار الحرب والسلم، بالتوازي مع حشد الدعم العربي والدولي لاستعادة الأراضي اللبنانية المحتلّة (قرى الخطّ الأصفر) وتأمين عودة أهلها إليها، وتعزيز صمود المجتمعات المحلّية في الجنوب، وفقاً لأحكام القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية، إضافة إلى ضبط الحدود البقاعية بالتنسيق مع الحكومة السورية الجديدة، لوقف تجارتي الحشيش والتهريب، وخصوصاً السلاح.

ورأينا أن للاغتراب اللبناني بعداً محورياً يمكن أن يُثري عمل وزارة الخارجية ويعزّز أدوارها الدبلوماسية والتنموية والسيادية، **لذا أوصينا بتحويل علاقة الدولة مع المغتربين والمغتربات من علاقة تقليدية تقتصر على الحماية القنصلية والتدفّقات المالية إلى شراكة استراتيجية شاملة.**

وفي هذا الإطار، وجدنا أنه من الواجب على الوزارة قيادة جهود مؤسّسية لتفعيل دور الاغتراب **عبر دعم تأسيس مجموعات عمل ومبادرات مناصرة في بلدان الإقامة، تُسهم في شرح مآلات الانتهاكات والدفاع عن الحقوق اللبنانية على المستويات الدولية، وتعزيز آليّات التبرّع لمشاريع إعادة الإعمار** بما يضمن الشفافية والحوكمة، وتشجيع **إطلاق صناديق استثمارية تنموية تربط خبرات المغتربين المهنية بالمجتمعات المحلّية المتضرّرة.**

كما اقترحنا العمل على **توسيع المشاركة السياسية للمغتربين عبر تيسير آليّات لتمثيلهم ومساهمتهم في صناعة القرار، وإدماجهم في برامج الدبلوماسية الثقافية التي تعيد عرض التراث والهويّة المحلّية في المحافل الدولية،** بما يعزّز الرواية الوطنية ويخدم مسارات التعافي الاقتصادي والاجتماعي.

ونؤكد أن هذه المقاربة تحرص على تفعيل دور الاغتراب لكن ليس كبديل عن الجهود الحكومية، بل كرافد تكاملي يعزّز مصداقية الدولة وروابطها مع مواطنيها أينما كانوا، وأن المبادرات يجب أن تُدار بتنسيق وثيق بين وزارة الخارجية والوزارات المعنيّة والمجتمعات المحلّية ومنظّمات المجتمع المدني لضمان أثر مستمرّ ومستدام.

## توصيات وزارة الإعلام

في محور العقد الاجتماعي والمواطنة، رأينا أن الإعلام يُلاقي العقد الاجتماعي في منتصف الطريق، إذ إنه يلعب الدور الأكبر في توعية المواطنين وتثقيفهم لناحية معرفة الحقوق والواجبات، وتوجيههم لاحترام القوانين والنظام العامّ، ويُسهم في تغذية روح الولاء والانتماء في وجدانهم، وكبح خطاب الكراهية والحزبية والطائفية.

وإذ أكّدنا أن الإعلام الحرّ يشكّل عمود الديمقراطية والعدالة، من خلال سلطته الرقابية التي تُتيح المحاسبة والمساءلة وحماية الحقوق ومحاربة الفساد، طالبنا بمزيد من الحرّيات الإعلامية، لإنتاج مجتمع أكثر مسؤولية، ولاستعادة لبنان مكانته بين دول المنطقة بصفته منبراً للصحافة الحرّة، مع توصية **بوضع قيود على الإعلام الطائفي المحرّض ضدّ الوحدة الوطنية**، وتظهير مشهد إعلامي غير خاضع لأيّ نوع من الرقابة، يتيح للرأي العامّ الاطّلاع على المعلومات من مصادرها، كما دعونا في الوقت نفسه إلى **إطلاق منصّات ألكترونية رسمية ملتزمة بالمعايير الوطنية، تعالج من جهة مسألة الضخّ الإعلامي الأيديولوجي، ومن جهة أخرى تنشر خطاباً وطنياً جامعاً.**

وأوصينا أن تعمل وزارة الإعلام على **تسطير نصّ قانوني محكم لتقديم شكوى رسمية ضدّ إسرائيل في المحاكم الدولية ذات الاختصاص، بتهمة القتل العمد للصحافيين اللبنانيين من حادثة مقتل المصور الصحافي عصام عبدالله إلى مقتل الصحافية آمال خليل.**

ورأينا أن الأولوية حالياً هي **لإعادة إحياء تلفزيون لبنان وتعزيز دوره**، عبر إنتاج أو دعم برامج إعلامية تُظهر وجه لبنان الحقيقي، وتهتمّ بمناطقه المهمّشة البقاعية والشمالية والجنوبية، ووجدنا أن **استضافة فنّانين ومثقّفين عامليين في وسائل الإعلام الرسمية (تلفزيون لبنان وإذاعة لبنان) من شأنها أن تُخرج المنطقة من إطار الصورة النمطية التي تختزلها**، وتقدّمها بصورتها الوطنية الأصيلة.

وطالبنا بالعمل على **إنهاء القيود غير الرسمية المفروضة على العمل الصحافي التي تُعيق عمل الصحافيين والمصوّرين اللبنانيين والأجانب، خصوصاً الميداني، في عدد من مناطق الجنوب والبقاع والضاحية الجنوبية لبيروت، وحمايتهم من التهديدات والاعتداءات.**

ودعونا إلى **ربط العمل الصحافي وحرّية تنقّل الصحافيين على كل الأراضي اللبنانية بالدولة اللبنانية المتمثّلة بوزارة الإعلام**، من باب الحرص على سلامتهم وليس تقييدهم، واقترحنا أن تعلن الوزارة بالتعاون مع وزارتي الداخلية والدفاع والجهات القضائية المختصّة مبدأ واضحاً وملزماً بشأن تنظيم دخول الصحافيين ووسائل الإعلام بغض النظر عن خطّها التحريري إلى المناطق العامّة ومواقع الأحداث، **وألّا يكون لأيّ حزب أو مجموعة مسلّحة أو لجنة محلّية الحقّ في فرض تصاريح أو توقيف صحافيين واستجوابهم، أو تفتيش معدّاتهم، أو مصادرة موادّهم وحذفها.**

وأخيراً، **طالبنا باستحداث نقطة اتّصال وخطّ استجابة سريع في وزارة الإعلام لتلقّي شكاوى الصحافيين الذين يتعرّضون للمنع أو التضييق أو الاحتجاز أو الاعتداء**، وتأمين تدخّل فوري من القوى الأمنية الشرعية، مع نشر سجلّ دوري للحوادث والإجراءات المتّخذة وملاحقة المسؤولين عنها.

**ملاحظة:** أقمنا ندوة في "منتدى صور الثقافي" بعنوان: **"إعادة الإعمار من منظور نسوي"**، تحدّثت فيها: الناشطة النسوية الصحافية مايا العمّار والدكتورة الباحثة رباب دبس وأستاذة الفلسفة منى جهمي وأدارتها المربّية زينب شور، وكان توقيتها بعد هدنة تشرين الثاني/ نوفمبر 2024، وأوصت المتحدّثات ألّا تأتي جهود إعادة الإعمار والتعافي الاقتصادي والمالي، على حساب العدالة للنساء وغياب حضورهن عن أجندات التعافي، لئلّا يتعمّق إنتاج اللامساواة ويترسّخ التمييز وتتقوّض مساحة العدالة، بل أن تكون مشاركة النساء في صلب هذه الجهود، لأن النساء والمنظّمات القاعدية النسوية والمجتمعية كانت دائماً في طليعة الاستجابات المحلّية للأزمات في لبنان، كما ينبغي أن فسح المجال لخبراتهن وتجاربهن المعيشة في توجيه السياسات والتخطيط الإنساني وجهود التعافي.

# الخاتمة
## أصوات من جبل عامل... محاولة للخروج من النكبة

إن مبادرة "دورنا نحكي" ولدت من فائض الشعور بالمسؤولية؛ مسؤوليتنا نحن كمعارضين عامليين على المستوى الواسع وشيعة على المستوى الضيّق، عمّا تقدّم من ذنوب ابتعاد الطائفة الكريمة عن فكرة الدولة وما تأخّر، وانطلاقاً من حرصنا على حماية وجودها كجماعة إثنية ثقافية أثرت المجتمع اللبناني، وكانت وما تزال أحد مكوّناته الأصيلة، وكانت ثمرة تواصلنا معاً كمعارضين، نحمل في قلوبنا همّين: همّنا الجماعاتي الخاصّ وهمّنا الوطني الأكبر.

علماً أن شعورنا بالمسؤولية لا يعني إعفاء الدولة من واجبها ولا تبرئة "حزب الله" من أخطائه، فالدولة هي المرجع القانوني الوحيد الذي يملك سلطة الحلّ والربط وعلى عاتقها تقع المسؤولية الأكبر لرأب التصّدع بينها وبين الشيعة، أما "حزب الله" فهو الجهة التي يتوجّب عليها الانصياع لهذه السلطة والالتزام بحلولها، إن كان حريصاً فعلاً على مستقبل الطائفة.

ونتمنّى على الدولة أن تعتبر مبادرتنا صرخة استغاثة، وأن تتعامل مع التوصيات التي طرحناها بروحية الواجب الوطني، وأن تباشر بوضع آليّات تنفيذية لجعلها واقعاً، ونحن بالمقابل سنكون على أُهبة الاستعداد للتعاون والشراكة والتنسيق، وتمام الجهوزية لتقديم خبراتنا في كافّة المجالات، سواء عبر تشكيل مجموعات عمل وتنفيذ، أو الاضطلاع بأدوار استشارية وغيرها.

ونعتبر أيضاً أن المسؤولية تتجاوز الحيّز الجغرافي والطائفي إلى النطاق الوطني العامّ، لأن الجنوب هو جنوب لبنان، وعليه فإن عودة الدولة إلى الجنوب أو إعادة الجنوب إلى الدولة هي مهمّة وطنية كاملة الأركان، تتطلّب تضافر جهود المكوّنات والأحزاب والقوى الوطنية والسياسية اللبنانية والشعب اللبناني كله، لإنجازها، ولا تخصّ المعارضين وحدهم أو مجموعتنا الحديثة الولادة.

يهمّنا أن نشير أيضاً إلى أننا منذ لحظة بدأنا مبادرتنا، حرصنا على عدم القطيعة مع البيئة الشيعية حتى تلك المؤيّدة لـ"الثنائي الشيعي"، وكنّا جزءاً من يوميات الحرب والنزوح، وحافظنا على التواصل مع أهلنا الصامدين والنازحين، وقمنا بمبادرات دعم وإغاثة كثيرة، رغم إمكاناتنا المتواضعة.

وعلى صعيد النتاج الفكري، برغم نقدنا الحادّ لدور "حزب الله"، حرصنا على التمسّك بالثوابت الأخلاقية، غايتنا كانت الترميم لا التحطيم، وكان عنصر القوّة في نتاجنا هو إدراكنا حساسية اللحظة وحراجتها، فلم ننجرف نحو اللوم وإلقاء المسؤوليات فقط، إنما حاولنا البحث عن حلول والتفكير بمستقبل الطائفة.

وننوّه إلى أن مبادرتنا لم تأتِ من فراغ، إنما هي حصيلة سنوات طويلة من التضحيات والنضال والصبر والصلابة، دفعت خلالها المعارضة العاملية والشيعية بالأخصّ، أثماناً لا تُحصى، كان دم فقيدنا لقمان سليم شاهداً عليها، وتعرّضنا وما زلنا للترهيب والإقصاء والتخوين والطرد، ومع ذلك، استطعنا أن نشكّل في أقلّ من سنة مجموعة مدنية تحكي بلغة وطنية وسياسية وعاطفية، وتعلن جهوزيتها للمشاركة بمسيرة الإعمار والتعافي وإعلان المواطنة.

نعتبر أننا قمنا بواجبنا الأخلاقي تجاه مجتمعنا ووطنا، وقرعنا كلّ أجراس الإنذار التي نأمل أن توقظ الضمائر وتُسهم في وضع حدّ لنكبة جبل عامل.

# الشركاء

| | |
|---|---|
| بتول يزبك | صحافية |
| جاد شحرور | صحافي وناشط في مجال حرية الإعلام وحقوق الإنسان |
| حسن عباس | كاتب وصحافي |
| حسن سنديان | صحافي |
| دارين فرحات | أستاذة وناشطة |
| ديانا مقلّد | الشريكة المؤسّسة والمديرة التحريرية لموقع درج |
| د. باسل ف. صالح | كاتب وباحث سياسي، وأستاذ فلسفة في الجامعة اللبنانية |
| د. رباب دبس | باحثة في علم الاجتماع والأنثروبولوجيا |
| د. زينة علوش | خبيرة دولية في حماية الأطفال |
| د.عباس أبو زيد | خبير في الشؤون الانتخابية |
| د. عبد الله رزق | أستاذ جامعي |
| د. علي مراد | محام وأستاذ جامعي |
| د. مهنّد الحاج علي | باحث وصحافي سياسي |
| د. منير يونس | صحافي اقتصادي |
| د. هناء جابر | كاتبة وباحثة |

| | |
|---|---|
| زهير دبس | صحافي ومؤسس موقع مناطق نت |
| زينب شور | ناشطة اجتماعية ومدنية |
| سلطان الحسيني | كاتب |
| عصمت فاعور | ناشطة سياسية |
| رامي الأمين | كاتب وصحافي |
| مايا العمار | صحافية وكاتبة نسوية |
| مريم سيف الدين | صحافية |
| مصطفى فحص | كاتب وناشط سياسي |
| منى جهمي | مترجمة وأستاذة في التعليم الثانوي |
| نور حطيط | كاتبة و باحثة |
| نوال مدللي | ناشطة سياسية ونسوية |
| وليد حسين | صحافي مختص بالشأن التربوي |
| وفيق الهواري | باحث وصحافي |
| ياسر إبراهيم | رجل دين شيعي |

**إعداد وكتابة:** بادية هاني فحص - علي مصرّح

**فريق العمل:** علي مصرّح - بادية هاني فحص - اسرار الدنف - نسرين الكردي

2026

+961 76 547 304

Contact@dawruna.org | **dawruna.org**